العطش للدولة والرِّيبة منها

الكلمة المفتاحية في المؤتمر الثالث
للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية والتعقيبات عليها





المجلس العربي للعلوم الاجتماعية
Arab Council for the Social Sciences
Conseil Arabe pour les Sciences Sociales





صدر عام 2019 عن المجلس العربي للعلوم الاجتماعية
بناية علم الدين، الطابق الثاني
شارع جون كينيدي، رأس بيروت
بيروت، لبنان

تمت الطباعة في لبنان.

ISBN 978-9953-0-4817-8

المحتويات

تمهيد

يسرُّ المجلس العربي للعلوم الاجتماعية تقديم إصدار رئيسي منبثق من المؤتمر الثالث للمجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة الذي حمل عنوان «الدولة والسيادة والفضاء الاجتماعي في المنطقة العربية: قراءات تاريخيّة ومقاربات نظرية جديدة» والذي عقد في بيروت في الفترة الممتدة بين 10 و12 آذار/مارس 2017.

تستمرّ الصّراعات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة بالتمدّد عبر المنطقة العربيّة، وقد بات الوقت ملائمًا للتفكّر في النماذج والمقاربات الجديدة الناشئة في مجالات العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّات، من أجل تحليل الأشكال التاريخيّة والجديدة لبُنى الدّولة، وصيغ الحَوكَمة والسّلطة السياسيّة وتقاطعاتها مع الدّيناميّات المساحيّة والاجتماعيّة-الثقافيّة. وتشهد المنطقة اليوم تشكيلاتٍ متغيّرةً للدّولة وقوًى سياسيّةً صاعدةً توظّف استراتيجيّاتٍ جديدةً لاستيعاب ومحاربة وإنتاج التغيير. وفي بعض الحالات، تتفكّك الدّول وتتحلّل لتتسلّم أدوارها أطرافٌ سياسيّةٌ واجتماعيّةٌ جديدةٌ تسعى للحصول على الشرعيّة على المستويَين المحلّي والوطنيّ، ما يولّد أنواعًا مختلفةً من السّيادة السياسيّة. وفي حالاتٍ أخرى، تقوم الدّول باعتراض الحريّات السياسيّة وتضييق الخناق عليها، بينما تُفتح في دولٍ أخرى مساحاتٌ صغيرةٌ للإصلاح والتغيير. وتحدث كلّ هذه التغيّرات في سياقٍ من الرّوابط والمنافسات السياسيّة والاقتصاديّة المحليّة والاقليميّة والعالميّة التي تمرّ أحيانًا عبر الدّولة، وتلتفّ عليها في أحيانٍ أخرى. بالإضافة إلى ذلك، تقوم التشكيلات الاجتماعيّة بصياغة صراعات القوّة وتُصاغ عبرها كذلك، كما تعبّر عن ذاتها من خلال أنواعٍ مختلفةٍ من التعبئة الاجتماعيّة، وعبر الاستخدام والإنتاج المتغيّرَيْن للفضاء والمكان، كما من خلال الاستراتيجيّات الفرديّة والجماعيّة التي تنتج أو تتحدّى الأدوار والممارسات الجندريّة والجيليّة.

أنجز المتحدّث الرئيسي في المؤتمر، الدكتور غسان سلامة، عملًا مميّزًا إذ تطرّق إلى تعقيدات هذه العوامل وتاريخها. وستفتح مداخلته المهمّة، المنشورة في هذا الإصدار، للباحثين المجال لوضع المناقشات النظرية والعملية حول ماضي المنطقة في سياق تحليليّ وكذلك تعبيد الطريق أمام برامج ومجالات بحثيّة جديدة للمستقبل. ويشير سلامة إلى أنّ الرغبات والمخاوف التي ترسم ملامح النظرة إلى الدولة في المنطقة، فضلاً عن ممارسات وأشكال المشاركة والإقصاء المصاحبة لها، تعكس جزئيًا تجارب تاريخية محدّدة مع أنواع معيّنة من تشكيل الدولة، ولكنها تبقى جزءًا لا يتجزأ في مفهوم الدولة ، كمثال ووعد.

وتعيد القضايا التي تناولها غسان سلامة والأوراق التي عُرضت في المؤتمر فتح مواضيع قديمة أمام أسئلة جديدة وتطرح أسئلةً جديدةً على ضوء واقع ما بعد العام 2011 في المنطقة العربية. ويناقش سلامة صعود تشكيل الدولة وانتشارها، مع التركيز بشكل خاص على الدور الذي يؤدّيه الاستعمار ومن ثم العولمة في تعزيز وتغيير وظائف وممارسات

سلطة الدولة. علاوةً على ذلك، يوضح كيف أنّ الدولة في كل مكان، إنْ لم تكن في أزمة، فهي على الأقل متنازعٌ عليها ومُعادٌ النظر فيها ولكنها لا تزال ضرورية. وينهي باستعراض المنطقة العربية التي تمثّل، على حدّ تعبيره، المروحة الكاملة لمختلف الحالات التي يمكن للدولة المرور بها.

ويثير المعلّقون على محاضرة سلامة قضايا بالقدر نفسه من الأهمية من وجهات نظرهم التخصّصيّة والإقليمية المختلفة. توسّع عالمة الأنثروبولوجيا رحمة بورقية نطاق التحليل من خلال مناقشة ما كان عليه وضع الدولة قبل عصر التنوير الأوروبي وما آلَ إليه بعده. وبالانتقال إلى المشهد المعاصر، تركّز على كيفية قيام حركات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام الرقمية، والشعبوية، وصعود الدين في المجال العام، جميعها، باستحداث طرائق متعددة ومختلفة لإدراك مفهوم السيادة. ويكرّس العالم السياسي مصطفى كامل السيد أيضًا مفهوم الدولة من خلال الخوض في تاريخ الدولة المصرية الذي يعود إلى قرون مضتْ، والذي يسترشد منه بقوة لإدراك مفهوم الدولة الحديث. ويسترسل في مناقشة العلاقات المعقّدة بين الدولة والطبقة والتي تؤدي إلى ضروب مختلفة من الدول القوميّة، ويطرح السؤال حول كيفية تعامُل هذه التكوينات مع أشكال الرأسماليّة الجديدة.

ويقدّم الخبير الاقتصادي عمر الشهابي نظرةً مفيدةً من دول الخليج العربي كشكل من أشكال «الحكم المطلق الحديث» الذي أدّى الاستعمار البريطاني دورًا مهمًّا في استحداثه والذي يختلف إلى حدّ كبير عن أشكال الحكم السالفة في المنطقة. ويمضي في تسليط الضوء على أشكال التكافل الإقليمي والتبعيّة العالميّة التي تَسم هذه الدول، وبالتالي يُجادل بشأن أهميّة استعمال عدسة إقليميّة لفهم الحقائق الحاليّة. وأخيرًا، يستشهد الصحافي خالد صاغية بقوة بألم المواطن الحالي في المنطقة العربية والذي يجد نفسه عالقًا بين عنف الدولة المفترسة من جهة وعنف الجهات الفاعلة غير الحكوميّة من جهةٍ أخرى، ما يؤدّي إلى خوف متغلغل ليس من الدولة فحسب بل أيضًا من المجتمع.

وتكتسي المفاهيم والفِكَر التي أثيرت في هذا الإصدار طابعًا معقّدًا وتتطلّب بحثًا نظريًّا وإمبريقيًّا دقيقًا. كما نأمل ونتوقّع أن يتابع المجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة بعض هذه الأجندات البحثيّة من خلال برامجه وأنشطته في السنوات المقبلة. ونتوجّه بالشكر إلى الدكتور غسان سلامة على كلمته الرئيسيّة المُلهمة والمناقشين على تعقيباتهم المتبصّرة، وكذلك جميع المشاركين في المؤتمر الثالث للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية على مساهماتهم ورؤاهم.

ستناي شامي
المديرة العامّة المؤسِّسة للمجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة
بيروت، آذار/مارس ٢٠١٩



العطش للدولة والريبة منها

ـ غسان سلامة ـ



الكلمة المفتاحية

في المؤتمر الثالث للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية

بيروت، 10 آذار 2017

غسّان سلامة عميد معهد باريس للشؤون الدولية وأستاذ العلاقات الدولية في معهد العلوم السياسية (باريس) وفي جامعة كولومبيا (نيويورك). ولد سنة 1951 في لبنان ودرس القانون (جامعة القديس يوسف) والقانون الدولي (جامعة باريس)، ثم حاز درجة دكتوراه في العلوم السياسية (جامعة باريس الأولى) ودكتوراه في الآداب (جامعة باريس الثالثة).أمضى الجزء الأكبر من وقته لاحقًا في تدريس العلاقات الدولية، نظرية وتطبيقًا، في عدد من الجامعات اللبنانية والفرنسية والأميركية. عُيِّن مبعوثًا أمميًّا إلى ليبيا في حزيران من العام 2017 ليكون سادس مبعوث أممي إلى ذاك البلد. شغل منصب وزير الثقافة في لبنان بين العامين 2000 و2003، وكُلِّف بمهام خاصة إلى جانب حقيبته مثل تنظيم قمة بيروت العربية والقمة الفرنكوفونية في لبنان، فكان في كلتيهما رئيسًا للهيئة التنظيمية وناطقًا رسميًّا. عيّن مستشارًا سياسيًّا لبعثة الأمم المتحدة في العراق (2003)، ثم عيّن بعدها مستشارًا خاصًّا للأمين العام للأمم المتحدة (2003-2006). اختير عضوًا في عدد من المنظمات العالمية غير الحكومية ومنها حاليًّا مجموعة الأزمات العالمية (بروكسيل)، مؤسسة «أوبن سوسايتي» (نيويورك)، مكتبة الإسكندرية، مركز حل النزاعات (نيويورك) ومركز العمل الإنساني (جنيف). وهو أحد مؤسسي الصندوق العربي للثقافة والفنون ويرأس مجلس أمنائه منذ انطلاقته في العام 2007. له العديد من المؤلفات بالفرنسية والعربية منها: «المجتمع والدولة في المشرق العربي»، «السياسة الخارجية السعودية منذ العام 1945: دراسة في العلاقات الدولية»، «نحو عقد عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية»، «من الارتباك إلى الفعل: التحولات العالمية وآثارها العربية»، «أمريكا والعالم: إغراء القوة ومداها» وسواها. كما له مساهمات كبرى في المجلّات المختصة بالشؤون الدولية.

نتحدث عمومًا في الدولة ونحن نُضمر، بصورة واعية أو غير واعية، ذلك الهيكل القانوني الذي انبثق تدريجيًّا خلال قرون من الزمن انطلاقًا من التجربة التاريخية الأوروبية والتي لخصها جوزيف شتراير سنة 1970 في كتيّب بات مرجعًا (Strayer 1970). وتقول هذه القراءة إن الدولة فكرة نشأت في بدايات الألفية الثانية الأوروبية وتبلورت تدريجيًّا عبر مراحل من التقدم والتعثر إلى أن استقرت على ما هي عليه في القرن السادس عشر. فهي كيان خارج من المخيال الإنساني، قائم بذاته، يدير علاقات أعضاء الجماعة في ما بينهم ويقيهم من رعب حالة «الكل ضد الكل» التي توسع توماس هوبز[1] (Hobbes 1651/2010) لاحقًا في توصيفها. ويسمح قيام الدولة «لكل فرد بلا عائلة ولا انتماء ديني أن يتمتع بحياة مليئة»، إذ إن «مركزة الموارد البشرية قد جرت لصالح الدولة بطريقة دفعت كل بنى الاجتماع الأخرى إلى مواقع ثانوية». فالدولة في جوهرها «فكرة تنمو أساسًا في أفئدة المواطنين وأذهانهم، فإن هم لم يؤمنوا بوجودها لا مجال لها أن توجد». وتدخل الدولة هكذا في عداد تخيلات أخرى كالدين الذي يفترض وجود كائنات خارجة عن الواقع الملموس إنما تشارك بفعالية في مساره، أو كالشركات محدودة المسؤولية وهي أيضًا من فئة التصورات التي تقتضي أن نتخيل كيانًا قائمًا في ذاته، مستقلًّا عن إرادة الأفراد الذين أنشأوه. بهذا المعنى بالذات، ينشأ العطش للدولة أي لتلك القوة الخارجية المرتكزة على دفع ذاتي، والتي تمكنت من التحلل من وطأة الجماعات التي كانت قد أنشأتها، والتي بإمكانها أن تحمي الأفراد في داخل نطاقها الجغرافي إن من بعضهم أو من عدوان آخرين عليهم، كما أن تسعفهم في شؤونهم اليومية.

وعلى خطى شتراير، يشدد نوربيرت الياس (Elias 2000)، بصورة فيها قدر من المبالغة، على الأصل الأوروبي لهذا البنيان ويربطه ببعدٍ اجتماعي جوهره وقف التقاتل المتكرر بين أمراء المناطق وتحولهم إلى رجال بلاط مستكينين ومهذبين وقد استلحقتهم سلطة موحدة تفوقت عليهم بعد طول صراع، فراحوا يقرّون بهيمنتها ويرضخون لإرادتها، كما ببعدٍ نفسي هو قبول الفرد بمقايضة حريته المطلقة مقابل قيام الدولة بتوفير أمانه. وأيًّا كانت صحة هذه المركزية الأوروبية في التفكير، فالواقع أن الدولة بوصفها فكرة تستدعي ولاء يسمو على العائلات والطوائف والقبائل، كما بوصفها بنيانًا هيكليًّا عموديًّا في تنظيمه، ثابتًا

1 هو أحد أكبر فلاسفة القرن السابع عشر في إنجلترا، وأكثرهم شهرة خصوصًا في المجال القانوني حيث كان بالإضافة إلى عمله في الفلسفة والأخلاق والتاريخ، فقيهًا قانونيًّا ساهم بشكل كبير في بلورة كثير من الأطروحات التي تميز بها هذا القرن على المستويين السياسي والحقوقي.

في كينونته عبر العهود والنظم، قادرًا، لا سيما في توصيف ماكس فيبر، على التجسد في بناء قانوني وإداري يتمتع بسلطات القمع الأمني كما في توزيع الثروة، انتشرت مع التوسع الاستعماري الأوروبي في مختلف بقاع العالم، وباتت في شكلها ذاك من المخلّفات الاستعمارية الأقل عرضة للنبذ والنفور. وأنت، حين تمر أمام مبنى الأمم المتحدة في ظل نحو مئتي علم يرفرف، تتصور ضمنًا أن تلك الأعلام ترمز فعلًا إلى نحو مئتي كيان سياسي وإداري يمكن رصفها داخل فئة ذهنية واحدة هي «الدولة» بمعناها الذي بات سائدًا، أي بنيان متصوّر يجمع، في رأي يشترك فيه علماء الاجتماع كما خبراء القانون الدستوري، عناصر ثلاثة: أولها حكم مركزي واحد يحتكر حق اللجوء للسلاح وفرض الضرائب، وثانيها مجموعة من الناس المعينين يعتبرون أنفسهم شعبًا واحدًا، وثالثها حيز جغرافي يمكن لأيّ كان تلمّس حدوده على خريطة العالم.

يتمتع ذلك الكيان المتصور بمفهوم يصاحبه كالظل، ولا يقل عنه هيولية وتجريدًا، ألا وهو «السيادة» وهي هيولية لدرجة أن ستيفن كراسنر (Krasner 1999) لم يتوانَ عن اعتبارها في كتابه عنها «رياء منظمًا». وحين تحملني مشاغلي إلى ذلك المبنى على جادة نيويورك الأولى، أشعر دومًا بأن ذلك المفهوم بات في صلب الخلاف الأساس الذي يتحكم اليوم بالسياسة العالمية. لقد استعرنا جميعًا من التجربة الغربية مفهوم الدولة السيدة في نسقها الأوروبي الذي استدعى بدوره تصورات أخرى متتالية منها القانون الدولي الذي ينظم العلاقات بين الدول السيدة، ولاحقًا المنظمات الدولية التي من شأنها أن تشكل أطرًا مؤسسية لتعاونها. لكن ذلك القانون البيني ما كان مطبقًا إلا على علاقات الدول السيدة في ما بينها، وكانت في مجملها أوروبية حتى مطالع القرن العشرين، وكان عددها الفعلي لا يصل إلى ثلاثين في الأكثر.

غير أن التحولات العالمية بالغة الأهمية التي شهدها القرن العشرون ردمت عمليًّا هذا الفارق العميق بين عدد محدود من الدول السيدة وبين أصقاع شاسعة من البلاد المستتبعة. إذ انتهت الحرب العالمية الأولى إلى تفسّخ امبراطوريتين هرمتين كبيرتين، العثمانية والنمساوية، وبالتالي إلى ولادة عدد كبير من الكيانات الجديدة. ثم ما لبثت حركات التحرُّر من الاستعمار الغربي أن تمكنت، غداة الحرب العالمية الثانية، من إطلاق موجة ثانية أوسع بكثير من الكيانات المستقلة المجاهرة بسيادتها. وفي موجة ثالثة لاحقة، غداة سقوط جدار برلين وانهيار الكتلة الشرقية،

نشأت دزينتان من الكيانات الجديدة أو التي استعادت سيادتها. هكذا تضاعف عدد الكيانات التي تسمى دولًا سيدة نحو ستّ أو سبع مرات في أقل من قرن واحد من الزمن، فانكسر النادي الأوروبي المحصور من الدول السيدة وباتت ضواحي العالم القديم تنافس المركز في تأكيد سيادتها حتى ضمرت تمامًا، أو هي كادت، تلك المساحات الشاسعة من الكرة الأرضية التي لم تكن السيادة عليها لمن يقطنها فعلًا، إذ كانت عرضة لتنافس الدول الكبرى وتنازعها.

وهكذا تعولمت فكرة الدولة بعيدًا من أصلها الأوروبي، وهكذا أيضًا تحوَّل مفهوم السيادة من عنصر يسهم في استقرار القارة العجوز، وينظم علاقات الدول داخلها كما يشرعن سيطرتها على العالم الوسيع، إلى أداة في يد مختلف الشعوب لتحصين استقلالها عن المركز الاستعماري. ولا تفي مختلف نظريات الإمبريالية هذا التطور حقه من الأهمية إذ تميل لوصف تلك الاستقلالات القانونية وكأنها مجرد أحداث شكلية فاقدة للمعنى في ظل استمرار الرأسمالية المالية في السيطرة الفعلية على مقدرات العالم. لكنّ تفسيرًا كهذا لا يأخذ في الاعتبار الإسقاطات بالغة الأهمية للتحولات القانونية على الواقع المَعيش للناس جميعًا. فالمفتاح الاقتصادي لتفسير التاريخ، وهو مفتاح ولا شكّ مهم، عاجز عن أن يكون وحيدًا، خصوصًا أن للترتيبات القانونية، على الرغم من شكليتها، نتائجَ ملموسة منها ما هو اقتصادي أيضًا. فإن كانت المصالح المادية قادرة على تفسير قيام بنى سياسية وقانونية وإدارية معينة، فإن هذه البنى تسهم بدورها في تفسير توزيع الثروات والمغانم، وهذا بالذات جوهر المراجعة النظرية التي وسمت كتابات ثيدا سكوكبول في ثمانينيّات القرن الماضي كما اهتم لها مؤخرًا فرانسيس فوكوياما[2] بعد تنبهه إلى أن التاريخ لم ينته فعلًا عام 1989.

ومع نشوء هذه العشرات من الكيانات الجديدة تحولت «السيادة» فعلًا من مُرافق يعزز سيطرة الغرب على غيره إلى درع حماية تُشهر في وجهه، وهو عاجز عن رفضه لأن دول الجنوب كانت قد أخذته بالذات منه. ولم تتأخر النخب الحاكمة في مختلف الأصقاع، وكانت شريحة كبيرة منها قد تعلمت في مدارس الغرب وتشبعت من تصوراته القانونية، من سلّ سيف السيادة لتعزيز سيطرتها على الحيز المكاني الذي اعتبرته لها دون غيرها. وكانت تعلّمت بالذات أن للسيادة

2 يوشيهيرو فرانسيس فوكوياما (Fukuyama Francis Yoshihiro) هو عالم وفيلسوف واقتصادي سياسي، مؤلف، وأستاذ جامعي أميركي. عُرِف بكتابه The end of history and the last man (نهاية التاريخ والإنسان الأخير) الصادر عام 1992، والذي خلص من خلاله إلى أن انتشار الديمقراطيات الليبرالية والرأسمالية والسوق الحرة في أنحاء العالم قد يشير إلى نقطة النهاية للتطور الاجتماعي والثقافي والسياسي للإنسان.

مضامين ثلاثة في الأقل: فهي داخلية بمعنى أنها تضع الحكم وأدواته العسكرية في موقع واحد هو «الدولة» لا ينافسها في ذلك مبدئيًّا أي طرف داخلي «وطني» آخر، بل يسمح لها سموُّها بالنظر في قرار أيٍّ من مكوناتها بينما لا تخضع قراراتها هي لمرجعية تعلوها. ومضمونٌ ثانٍ، ويستفالي الأصل، يعتبر أنّ من حق كل دولة سيدة أن تختار دينها الحاكم ونظامها السياسي الخاص بها بكامل حريتها فلا سلطة للآخر أيًّا كان، دينيًا كان أم دنيويًّا، في بلورة أيٍّ من هذين الخيارين. ومضمونٌ ثالث دوليّ بمعنى أنّ من حق دولة استوفت شروط وجودها، لأنها تتجسد واقعيًّا في سلطة معينة، تحكم «شعبًا» بعينه، داخل حيز مكاني محدد المعالم، أن تحصل على اعتراف أقرانها بها كصنوة شرعية، وأن تفرض عليهم التعامل معها على أساس النديّة القانونية. ولا ينبغي أبدًا أن نقلل من أهمية أي من هذه المضامين لا سيما الثالث منها ذلك أنه حتى إذا لحظنا أن حركية العولمة في خلال العقود الثلاثة المنصرمة، قد أدّت إلى نزيف متمادٍ في جوهر السيادة، فإن اعتراف كبرى الدول بسيادة الصغرى منها ليس دليلًا على كرمها وتسامحها أو على خضوعها للقانون الدولي، بقدر ما هو نتيجة حساب واقعيّ يدفع الدول القادرة على اعتبار أن مصلحتها تقضي بالذات باستمرار نظام دولي مستقر قائم مبدئيًّا على سيادة الدول بل على المساواة في ما بينها مهما تتطلب الأمر من «رياء منظم» بالنظر إلى الفوارق العملية الهائلة في قدرات تلك الدول المزعومة متساوية.

نعلم جميعًا، ومن واقعنا بالذات، أن هذا النموذج المثالي للدولة السيدة لم يتحقق تمامًا في أي من بلداننا، ولكنّ تحققه المبتور لا يلغي فعاليته بمعنى أن نشوء الدول السيدة وتوزع أراضي المعمورة عليها أمرٌ لا يمكن نفي حصوله أو التكاسل باعتباره من الشكليات الخاوية. فمهما كان تمثيل الدول حديثة المنشأ لناسها شكليًّا، ومهما كانت سيطرتها على أراضيها مجتزأة، ومهما كان وجودها الداخلي موضوع تنافس وجدل، فهي موجودة كتصوُّر متعدد التجسيدات. فهي تشنّ الحروب، وتؤمّم الممتلكات، وتقدم الخدمات، وتجبي الضرائب، ويصوّت من يمثلها في الأندية الدولية، ولها علم ونشيد وطني ومتحف وجيش وشرطة وجهاز إداري. من هنا أهمية إعادة الدولة إلى صلب التحليل الاجتماعي بما هي موقع قرار وتأثير تمكن من الاستقلال الذاتي، وفق تعبير نوردلينغر (Nordlinger 1981) في كتابه المعروف، لا عن القوى التي أنشأته فحسب إنما أيضًا عن المصالح الاقتصادية والديناميات الاجتماعية التي تعتمل في داخله.

لكنّ الصدف تشاء أن تتعولم فكرة الدولة الحديثة في زمن نشهد أفول الغرب كقوة متجبرة في مسيرة العالم. ويجد الرجل الأبيض نفسه اليوم في مرحلة انحسار نفوذه السياسي والاقتصادي ناهيك عن الديمغرافي عن مختلف أصقاع العالم. ففي خلال قرن من الزمن تقلصت المساحة التي يسيطر عليها من نحو ثمانين إلى أقل من ثلاثين في المئة من الكرة الأرضية، وتقلصت نسبته من البشرية من نحو ثلاثين في المئة إلى نحو نصف تلك النسبة. وبات تدخله في شؤون العالم، الذي لم يكن يلجمه لعقود إلا تنافس الدول الغربية في ما بينها، محكومًا برفع الدول حديثة المنشأ لمبادئ القانون الدولي ولمفهوم السيادة بمضامينها الثلاثة في وجهه. بالمقابل كان الرجل الأبيض ينظر في ملحقاته الاستعمارية السابقة فتمتلكه مشاعر متناقضة من حنين إلى عصر مضى ومن تأفف من مسلك نخب حاكمة أُعطيت مقاليد الحكم السيد فأساءت في الإجمال استخدامه بسبب الجهل أو التهور أو الطمع، وحولت بلدانها في العشرات من الحالات إما لحروب أهلية مفتوحة وإما لدول عاجزة أو فاشلة وإما لماكينات من القهر والتسلط.

من هنا هذا الجدل المركزي في عالم اليوم والذي له ألف مفردة ومقولة يمكننا إيجازها كالآتي: يقول حديثو الدولة إن لا حق لأحد أن يمس بسيادتهم، وبالذات لا يحق لتلك الدول التي استعمرتهم سابقًا، ونهبت ثرواتهم، وتحكمت برقابهم، أن تتجاوز حدود سيادتهم الجديدة بل حتى أن تمارس معهم أصناف النصح الأبوي والإرشاد المتعالي، فهم أولاد بلغوا سن الرشد، وهم بالتالي أحرار بالتمتع بسيادتهم كيفما شاؤوا. ويجيبهم قدامى الدولة من بلاد الغرب: إن سيادة الدولة التي نحن قد اخترعناها ليست أمرًا مطلقًا فهي طبعًا داخلية ووستفالية ودولية كما أخذتم عنا، ولكن لها مضمون رابع لا يحق لكم أن تتجاهلوه وهو مضمون المسؤولية. وما هو هذا المضمون الذي لم نسمع به منكم في السابق؟ يسأل حديثو الدولة. ويجيب قدامها: المضامين الثلاثة للسيادة التي بها تتمسكون يا حديثي النعمة كلها حقوق لكم، ولكن عليكم، مقابل تلك الحقوق، واجبات أهمها واجب المسؤولية عن أمن ورفاهية شعوبكم، فإن عجزتم عن تأمينهما فإنكم تُخلّون بشروط سيادتكم وتدفعوننا مرغمين لتجاهلها وللقفز فوقها بهدف إسعاف شعوبكم رغمًا عنكم. ومن الواضح أن مفاهيم باتت واسعة التداول حاليًّا كـ «الدول الفاشلة» و«مسؤولية الحماية» و«التدخل الإنساني» وما شابه تقع جميعًا في مجال واحد هو سعي الغرب لتذكير حديثي الدولة بأن تفسيرهم المطلق لمفهوم السيادة هو مفهوم مجتزأ يستولي على الحقوق التي تمنحها السيادة لمن يفوز بها ولكنه يتناسى الواجبات

التـي يسـتدعيها التمتـع بهـا.

مـن السـهل دومًـا، ومـن الصـواب أحيانًـا، أن ننظـر بريبـة لهـذا المضمـون المسـتجد للسـيادة بوصفهـا مسـؤولية وواجبًـا وأن نقـرر أن إدراج هـذا المضمـون الرابـع الفضفـاض فـي تحديـد السـيادة بـاب لشـرعنة تدخـلات الغـرب فـي شـؤون الـدول حديثـة النشـوء عـن طريـق جيوشـه أو شـركاته أو منظماتـه غيـر الحكوميـة لاسيما تلـك التـي تبشّـر بضـرورة حمايـة حقـوق الإنسـان عبـر الحـدود. وهـذا بالـذات مـا نسـمع الـروس والصينييـن، كمـا العديـد مـن الأفارقـة والعـرب، يرددونـه فـي أروقـة المنظمـات الدوليـة والمنتديـات العالميـة. لكـن الغـرب لا يُختـزل إلـى مجموعـة مـن الامبرياليين الباحثيـن عـن مسـوّغات جديـدة للتدخـل فـي العالـم، ومـن الخطـأ بالتالـي الاكتفـاء بهـذا الاتهـام المتعجـل. ذلـك أن السـيادة معطـى أسـأنا فعـلًا اسـتعماله فـي كثيـر مـن الحـالات، ولأن ليـس كل مـن يعبّـر عـن اهتمـام بجماعـات مقهـورة أو بشـعوب مسـحوقة أو بأقليـات مسـتضعفة، أو هـو يتضامـن معهـا، إمبريالـي جديـد فـي ثيـاب إنسـانوية. ثـم إن إسـاءاتنا المتماديـة فـي سـبل ممارسـة سـيادتنا أدت إلـى ارتفـاع أصـوات عديـدة فـي وسـطنا، وبيـن أهلنـا، تنـادي بتدخـل قـوى خارجيـة فـي شـؤوننا للجـم تسـلط مـن يحكمنـا. وإن كان رفـض مبـدأ التدخـل الخارجـي مشـروعًا فـي وجـه «المحافظيـن الجـدد» السـاعين لإسـقاط الأنظمـة التـي لا تعجبهـم، كمـا فـي وجـه «الليبرالييـن الجـدد» الذيـن تماهـوا مع الثـورات الملونـة فـي شـرق أوروبـا، فـإن التمسـك الأعمـى بالسـيادة الوطنيـة إلـى حدّ اعتبـار كل اهتمـام خارجـي بشـؤوننا الداخليـة مجـرد حجـة للتدخـل فـي خصوصياتنـا ولخـرق سـيادتنا هـو فـي واقـع الأمـر تسـليم ضمنـي لسـلطاتنا الجائـرة كـي تمـارس كل أنـواع القهـر والتسـلط وسـماح لهـا، إن شـاءت وإن اسـتطاعت، لتحويـل بلداننـا إلـى سـجون مقفلـة. ومهمـا كان تحديدنـا للسـيادة فثـورة الاتصـالات التـي تعصـف اليـوم بالعالـم وتغيـر يوميًّـا، وبصـورة متسـارعة وجذريـة فـي الآن معًـا، مـن تركيبتـه ومـن مسـتويات اندماجـه كمـا مـن قيمـه، تجعـل تطبيـق المفهـوم التقليـدي المطلـق للسـيادة أمـرًا يسـتحيل واقعًـا تنفيـذه إذ إن منطـق الفضـاء الافتراضـي هـو فـي تضـادٍّ عضـوي مـع منطـق الجغرافيـا والحـدود وبالتالـي السـيادة.

ولقـد تمظهـرت هـذه الاسـتدارة الغربيـة حـول المفهـوم التقليـدي للسـيادة مؤخـرًا فـي المجـال الاقتصـادي والتجـاري أيضًـا. فالرجـل الأبيـض الـذي حمـل بحماسـة إيديولوجيـة العولمـة بعـد انتهـاء الحـرب البـاردة، والتـي أدت وفـق تعبيـر سـوزان سـترانج (Strange 1998) إلـى تراجـع شـامل للدولـة أمـام قـوى السـوق، اسـتدرك

لاحقًا أن هذه الدينامية الهائلة في مفاعيلها، والتي استفاد منها لتوسيع رقعة عملياته الاقتصادية، أفادت آخرين غيره من دول العالم بحيث إن العولمة قد تكون، هي أيضًا، قد تحولت من أداة بيده إلى عبء عليه. فمن سخريات القدر فعلًا أن ترتفع أسهم الشعبوية الانعزالية، والحمائية التجارية، والشوفينية الأيديولوجية في دول الغرب، وتجمعها العداوة للعولمة، كما تجلت بوضوح في انتخاب دونالد ترامب في الولايات المتحدة، وفوز الـ«كلا» في استفتاءي بريطانيا وإيطاليا، وصعود النيو-قومية في شكليها اليميني واليساري على السواء، في الوقت نفسه الذي يعتلي فيه رئيس الصين منبر نادي دافوس الرمزي جدًّا للدفاع عن العولمة وعن حرية انتقال الرساميل والمنتجات. ليس هامشيًّا هذا التبادل الواسع في الأدوار وفي السياسات لكنه يبقى تبادلًا لم يصل لخواتيمه المنطقية بعد، فلا الصين قادرة على حصر اهتمامها بالجوانب التجارية والمالية من العولمة وعلى تجاهل مكوناتها الأخرى الفكرية او السياسية ولا توصَّل الغرب فعلًا إلى موقف ثابت طويل الأمد من حركية العولمة.

فالرجل الأبيض بات نابذًا لنخبه التي يحمّلها مسؤولية أفول نفوذه وهي التي عولمت مفهوم السيادة فتدهور تأثيره في العالم، ودعت للتجارة الحرة فاستفاد منها غيره من الاقتصادات الناشئة، بل إنه أصيب في فرص عمله وفي دخله بانتقال رساميل بلدانه للاستثمار وخلق فرص العمل حيث تشاء بعيدًا من مصادرها. وزاد الطين بلة أن حماسة تلك النخب للتنقل الحر للمعلومات والأفكار والسلع والرساميل أدى لضغط مماثل لتحرير انتقال الناس أيضًا كعمال مهاجرين نحو دول الغرب أو كلاجئين هاربين من الفواجع الدامية التي عصفت ببلدانهم. ويشعر الغربيون بحاجة ملحة لتمتين حدودهم بوجه ما يصوره اليمين لهم غزوًا بشريًّا لا يتوقف من ضواحي الجنوب المعدم بينما فاز ترامب على برنامج انتخابي بات يغوي العديد من القادة خارج أميركا قوامه منع مزيد من المسلمين من دخول الولايات المتحدة وإقامة جدار عازل على طول الحدود مع المكسيك. ومن سخريات القدر أن ترامب في فعلته هذه يطبق عمليًّا نصيحة ضمنها صمويل هانتغتون في آخر كتاب صدر له قبل وفاته تحت عنوان «من نحن؟» دعا فيه لوقف فوري لنزوح سكان أميركا اللاتينية السمر الكاثوليك إلى بلاده وكانت فكرته هذه قد أثارت السخرية الواسعة في حينه بل أذكر أن فورين أفيرز اعتبرت كتابه «هلوسات رجل أصيب بالهستيريا في شيخوخته». ولا ريب في أنه يبتسم حيث هو مع ارتفاع الجدار على طول الريو غراندي.

ونشهد اليوم في مختلف دول الغرب نوعًا من انتفاضة غاضبة ضد النخب الحاكمة التي يؤخذ عليها نوع من خيانة الجماعة الوطنية بهدف تعزيز مصالحها الذاتية في العالم من دون أي اعتبار لانتمائها الوطني، ومن دون أي تضامن مع أولئك الذين لم تسعفهم العولمة بل هي فاقمت من معضلاتهم. وإن كان من رابط بين أصناف النيو-قومية التي نراها تتعاظم في روسيا بوتين أو في أميركا ترامب، في هنغاريا أوربان أو في بولندا كازنيفسكي، فهو ذلك الاتهام الموجه للنخب التي خانت مبادئ الانتماء فغلّبت المصلحة على الهوية، والروابط الكوسمبوليتية بين نخب العالم على التضامن الوطني في الداخل. وشعوري أن هذه الموجة النيو-قومية ما بلغت بعد حدها الأقصى بل أراها متجذرة في غير بلد كبير ومتوسعة إلى بلدان أخرى عديدة.

هكذا نجد اليوم أنفسنا في خضم جدل محتدم حول تحديد مفهوم السيادة يؤدي إلى انقسام نخب الغرب بحدة على نفسها. نرى من جهة فئة ما زالت تسعى لإنقاذ إيديولوجية العولمة مع تضمينها عنصرًا جديدًا للسيادة يضع حدودًا لمفهومها المطلق باسم وحدة الجنس البشري، ويؤدي بالتالي إلى تحديد نسبي للسيادة، وإلى اعتبار أن للبشرية جمعاء مصالح سامية تتجاوز حدود الدول مثل حماية البيئة والتنوع البيولوجي أو اللغوي، والتغير المناخي، ومنع وقوع المجازر الجماعية، وحماية حقوق الإنسان. وهناك في المقابل فئة أخرى، علا صوتها في السنوات الأخيرة، ترنو، على العكس، للعودة للمفهوم التقليدي للسيادة لأن سلبيات العولمة على الغرب باتت تتجاوز بكثير حسناتها السابقة، ولأن العودة للانعزالية السياسية، وللحمائية الاقتصادية، ولإقفال محكم للحدود بوجه الوافدين السمر من الجنوب، أكثر أمانًا للرجل الأبيض من محاولاته المستميتة، والتي ما عادت واقعية، لتمديد زمن هيمنته الفكرية والمادية على النظام الدولي. وتلمس في ثنايا النيو-قوميات الغربية المستعرة هذه الأيام شعورًا من القنوط والخوف جوهره أن الغرب كان «طيبًا أكثر من اللازم مع الجنوب» فأهداه قوانين ومؤسسات ومفاهيم استخدمها الآخر، الصيني أو الروسي أو الهندي أو الأسمر إجمالًا، ضده.

لنعد الآن إلى بلداننا ونسأل ما فعلناه نحن بمفهوم الدولة السيدة. أخاطر هنا بالابتسار الذي يحدثه أي إيجاز وأقول إن أعظم خطايانا كان خلطنا المبكر والمتوسع بين السيادة والملكية. لم يأتِ هذا الخلط من عدم، بل هو نتاج تراث مستحكم على الأقل بقدر ما هو نتاج ممارسات راهنة. تقرأ في ابن خلدون، معلّمنا

الأكبر، وتشعر بأن الدولة عنده في مرتبة ثانية دونية إذ هو يراها أداة حكم في يد عصبية تمكنت من إحلال مُلكها، وهي بالتالي زائلة يوم تصاب تلك العصبية بالوهن. وهذا ما لحظه بالذات زميلنا علي سعدالله (سعدالله 2003) حين كتب أن الدولة عند ابن خلدون ما هي إلا «الامتداد المكاني والزماني لحكم عصبية». وتقلّب أوراق مؤرخينا القدامى وتلمس أنهم نادرًا ما استخدموا كلمة «دولة» من دون ربطها باسم سلالة ما أنشأتها، بل إنهم نادرًا ما يتجنبون ذكر الدول من دون التساؤل عن أسباب نشوئها وانقراضها، ما يتناقض تمامًا مع النموذج الذي استعرناه من التجربة الأوروبيnة والذي، على العكس، يفترض استمرار الدول بينما يتم تداول السلطة عليها وفيها. ونجد في قواميسنا أمثلة لا تحصى على هشاشة الدول وحتمية انقراضها إذ نقرأ فيها: «دال الدهر أي انقلب من حال إلى حال»، و«دالت له الدولة أي صارت له»، و«دال الثوب أي بلي» وبالتالي اقتضى استبداله. وهل لي أن استعيد معكم قول الشاعر أبو البقاء الرندي[3]:

||| لِكُلِّ شَيءٍ إِذا ما تم نقصان

فَلا يُغَرَّ بِطيبِ العَيشِ إِنسان

هِيَ الأُمُورُ كَما شاهَدتُها دُوَلٌ

مَن سَرّهُ زَمَن ساءَتهُ أَزمان ||||

وتفاقمت هذه النظرة التراثية عن دونية الدولة من جهة، وعن هشاشتها المحتومة من أخرى، مع الأفكار الماركسية التي استوردناها واستخدمناها أحيانًا من دون تروٍّ. فهمنا من الماركسية أن الدولة هي أيضًا مجرد أداة بيد البورجوازية الرأسمالية تشرع من خلالها السيطرة على الطبقات الأدنى. وفهمنا من غرامشي[4] أن لا دولة من دون مشروع هيمنة فئوية يحملها فعلينا بالتالي وضع اهتمامنا بالدولة جانبًا ومحاولة التبصر فيمن يتلطى بها لإرساء هيمنته الإيديولوجية. وجاءت التجارب الشيوعية في القرن السابق لتُمعن في إذلال ممثلي الدولة فقدمتهم لنا كمجرد موظفين إداريين بخدمة الحزب الواحد الذي من المفترض أن يكون هو الآخر وسيلة حكم في يد الطبقة العاملة. فانحدرت الدولة تعيسة الحظ إلى درك أسفل.

---

3 نونية أبو البقاء الرّندي من مراثي الأندلس نظمها بعد سقوط آخر أراضي المسلمين في الأندلس.

4 أنطونيو غرامشي (Antonio Gramsci)، فيلسوف ومناضل ماركسي إيطالي. أرسى نظرياتٍ ومقياسًا منهجيًّا عن السيطرة والقيادة في ممارسة السلطة.

وفي مرحلة متأخرة لم توفر الدراسات الأنثروبولوجية الدولة من نظرتها الدونية الخاصة بها. قد تستمتعون مثلي بكتابات بيتر إيفانس المشوقة عن نشأة الدول والتي تعلمنا أن الدولة في أساسها مشروع إجرامي خرج عن أهدافه الأولى. ولكن إيفانس فعلًا يفاقم إسهام الأنثربولوجيا الواسع في دكّ الرواية القانونية أو الفيبيرية الجميلة عن نشأة الدولة الحديثة، علمًا أنه في كتاباته الأخيرة بدا أكثر حلمًا بالدولة. والواقع أن أي مفهوم ينشأ في ظروف تاريخية وثقافية محددة ثم يتعولم لا يبقى على ماهيته الأصلية، لأن عملية تطعيمه مع ثقافات أخرى تتطلب بالضرورة تعديلات ملموسة في مضمونه، درسها بإتقان جان فرانسوا بايار وغيره. «فالدول لا تصدّر كالسلع المعلبة، يقول إيفانس، بل إنها تأتي في مروحة واسعة من الأحجام والأشكال والأنساق». ويضيف إن كان هناك من دول سارقة ومارقة مثل الكونغو أو تنموية كما في آسيا أو وسيطة كما في البرازيل فهذا يعني أنّ توطين مفهوم الدولة في بيئات مختلفة يؤدي بالضرورة إلى تنوع أصنافها، وعلينا بالتالي أن ندرس أسباب هذا التنوع من خلال تحليل بنية كل دولة كما في التساؤل عن ارتباطاتها الخارجية لفهم استقرارها على نسق معين دون غيره.

وكان للأفكار القومية عندنا بالذات دورها الملموس في تكريس تلك الدونية. كنا نشعر في مطلع ثمانينيّات القرن المنصرم أن الوقت قد حان، بعدما مضت عقود على استقلالاتنا، لمراجعة وضع الدول التي تدّعي حكمنا. واشتركت حينها في مشروعين جماعيين، أحدهما عربي (أداره سعد الدين ابراهيم[5]) والثاني أوروبي (أداره جياكومو لوتشياني[6])، عن الموضوع. وأذكر تمامًا كيف أنّ متحجّري القومية من ذلك الزمن كانوا يتساءلون عن نوايانا الخفية بدعم الروح القطرية البغيضة لمجرد اهتمامنا بالدولة. كانت لهم أسبابهم لكره الدول القائمة التي كانوا ينظرون إليها على أنها شظايا كيان موحد وهمي كانوا يرنون بالحنين إليه حتى وقوعهم في طفولية من يعتقد أن بإمكانه إلغاء الدول القائمة من خلال الاكتفاء بالتعامي عن وجودها. لذلك لم نسمح لأنفسنا في أيّ من المشروعين بأن نجرؤ ونتناول «الدولة» إلا وقد أضفنا «الأمة» في العنوان وكأننا قبلنا ضمنا بأن الدولة، وهي كانت في الواقع موضع انشغالنا، لا يستقيم التفكير بها إلا وقد وُضعت في سياق أسمى هو سياق «الأمة»، وكأن هذه ليست هي الأخرى، وأكثر، نتاج المخيال، كما قال إرنست غيلنر في كتابه المعروف (Gellner 1983).

5 ابراهيم، سعدالدين وآخرون. 1996. المجتمع والدولة في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربيّة.

6 Luciani, Giacomo and Ghassan Salamé. 2016. The Politics of Arab Integration. Routledge, 1 edition.

أدى كل ذلك بالأرجح إلى انخفاض مستوى تساؤلنا عن الطريقة الفعلية التي تم من خلالها توطين مفهوم الدولة من قبل جماعات الحكم والتحكم في بلداننا، وعن أسباب وأشكال التنوع الكبير في تعامل البلدان العربية المختلفة مع مفهوم الدولة. الواقع أننا أخذنا من كل المنابع القائلة بدونية الدولة حتى حرفتنا مصادرنا التراثية، كما المستجدة، أو هي كادت، عن التبصر في أحوالها الراهنة. انشغلنا عن ذلك بـ «الرسالة الخالدة» التي ادّعت دولة حملها، وبالطبقة العاملة التي قيل لنا أن دولة أخرى وضعت نفسها بتصرفها، وبالجماهير التي زعم أحدهم أنها ستنشئ دولة على هواها، وبالإسلام الذي قيل أن تلك الدولة الأخرى ما قامت أصلًا إلّا في سبيله، ناهيك عن تغاضينا عن السلالات التي أدرجت اسمها في صلب الدول التي تحكمت بها وكأنها من أشياء مملوكاتها. فتوافق تراثنا الفوقي في نظرته للدولة كوسيلة ولا أكثر مع ما غرفناه من تجارب أخرى وشعارات طموحة لحرفنا عن درس فعالية الدول وعلاقتها بالمجتمع كما، وهذا هو الأساس، عن إمكانيات تحللها عمن أنشأها أو تولاها بعد الاستقلال لتصبح شيئًا ثابتًا عصيًّا على تبدل الحكام والسلالات على عكس ما قاله الشاعر في مرثية الأندلس. ونجد اليوم أنفسنا عطاشى بالذات لتلك الدولة غير الممهورة بأصلها وغير المستخدمة مطية لنظام بعينه بل المتفلتة من القيود الولادية، المتحررة من سلطة من يسوسها، والثابتة لا تدول معهم بل تجعلهم يتداولون السلطة في رحابها فلا يعتبرونها بعضًا من غنائمهم يوم يبتسم القدر لطموحاتهم.

لكنّ الأمور سارت في طريق أخرى. ومن معالم هذه الطريق نمو حركية تعتبر المُلك ملكية بحيث يرى الحاكم أن ما يسمى بالدولة يشكل جزءًا من أملاكه الخاصة تسمح له بزيادة نفوذه، وترسيخ جاهه، ومضاعفة أرقام ثروته. هكذا انزلقنا إلى أنظمة نيو-باترومانية لم تكن تفرّق بين الدولة والنظام، ولا بين ممارسة الحكم والتحكم به، واندثرت بالذات تلك الفوارق الأساسية بين الملكية الخاصة والعامة فرأينا استخدام سياسات الخصخصة الفاضح لمصلحة الأهل والخلان، كما رأينا تسنم الحاكم لدور «رب العائلة» الملتبس في مغازيه، حتى بلغ الانحراف ذروته مع قيام الحاكم بتوريث الدولة لأحد أبنائه وكأنها بالأساس سلعة فردية قابلة للانتقال داخل العائلة. وعوض أن نسير من عصبية العائلة نحو هيولية الدولة واستقلال كيانها عدنا القهقرى من مشروع بناء الدولة إلى منطق العائلة.

أما المعلم الآخر فكان ذلك التماهي بين النظام والدولة الذي وصل إلى ذروته

يـوم وقـف الحاكـم يقول:«أنــا أو الفوضـــى»، أو «أنــا أو الحــرب الأهليــة»، معترفًــا ضمنًــا باستعداده للتضحيـة بالدولـة إن شـاء أحد العمل علـى تغيير نظامـه. ووصـل بنـا الأمـر مـع مـا سـمي بــ «الربيـع العربـي» إلـى أن نجـد أنفسـنا مخيريـن بيـن الاستسـلام لحكـم قائـم أو الانـزلاق فـي حـرب أهليـة مديـدة. لـم نكـن لنجـد أنفسـنا فـي مـأزق كهـذا لـو كنـا تنبهنـا سـابقًا لنجـاح الأنظمـة القائمـة فـي وضـع شـرعيتها فـي مرتبـة أعلـى مـن شـرعية الدولـة مسـتنجدة لذلـك بشـعارات فضفاضـة هدفهـا حـرف المجتمـع عـن محاسـبتها علـى إخفاقهـا فـي الوظيفـة الأولـى الملقـاة عليهـا، ألا وهـي بنـاء دولـة حديثـة فعالـة تعمـل فـي خدمـة المجتمـع.

هـذه الدولـة التـي تسـتعملها سـلالة كأداة حكـم، أو يُلحقهـا نظـام جمهـوري بـه كآلـة تحكّـم، تثيـر الريبـة ولا تنتـج عطشًـا. إنمـا العطـش يكـون لدولـة تمكنـت تدريجًـا مـن فـرض منطقهـا لا علـى النـاس وحسـب بـل أساسًـا علـى مـن يتحكـم بهـا. إنهـا الدولـة-الفكـرة لا الدولـة-الأداة، تلـك التـي يقـوم بتسـييرها جمـع مـن الموظفيـن الذيـن يتمتعـون بحمايتهـا مـن تسـلط الطبقـة الحاكمـة واعتباطيتهـا. إنهـا الدولـة العقلانيـة التـي تضـع برشـدها حـدودًا للعواطـف الهياجـة التـي تتحكـم أحيانًـا بالنـاس. وهـي الدولـة الثابتـة حـول عـدد مـن المؤسسـات المتمتعـة بقـدر كبيـر مـن المناعـة إزاء السياسـة وأهلهـا وأهمهـا علـى الإطـلاق مؤسسـة العدالـة التـي كانـت أولـى علامـات نشـوء الدولـة الحديثـة فـي سـردية شـتراير. وهـي الدولـة المحايـدة عـن الأهـواء الحزبيـة لا تتأثـر بفكـرة غيـر فكرتهـا ولا يحمّلهـا أحـد عـبء «رسـالة عظمـى» سـوى أمـن النـاس ورفاهيتهـم.

ليسـت كل الـدول العربيـة فـي مسـتوى الإخفـاق نفسـه فـي بنـاء هـذه الدولـة بـل هنـاك بعـض التجـارب التـي تثيـر الإعجـاب. وبقـدر مـا هـي الدولـة مسـتقلة عـن خالقهـا، ومتحـررة مـن الرسـائل العظيمـة التـي تدعـي القيـام بخدمتهـا، بقـدر مـا تبـدو لنـا فـي بدايـات واعـدة. وإن نظرنـا فـي صنـوف الـدول العربيـة القائمـة نلمـس تنوعًـا عريضًـا. فهنـاك دول تسـعى لأن تكـون فعـلًا تنمويـة -إنتاجيـة وأخـرى تميـل لأن تبقـى فـي جوهرهـا ريعية-توزيعيـة، وهنـاك دول مـا زالـت تتحكـم بهـا عصبيـة حاكمـة واضحـة المعالـم وأخـرى انفتحـت، وفـق سـيرورة الالتحـام الخلدونـي، علـى جماعـات أخـرى بحيـث باشـرت حركيـة تحـول الرعايـا إلـى مواطنيـن، وهنـاك دول تحولـت بسـرعة إلـى ماكينـات لنهـب الثـروة وأخـرى سـعت جاهـدة لتأميمهـا أو لتعميمهـا. وتشـكل الحالـة العربيـة فـي الواقـع مروحـة باتـت متنوعـة لدرجـة أن مختلـف أصنـاف الـدول التـي نشـأت مؤخـرًا فـي العالـم ممثلـة فيهـا كمـا يـدل علـى ذلـك ثـراء الأوراق المقدمـة إلـى

هذا المؤتمر بالذات بالدراسات الموضعية مشرقًا ومغربًا.

إنما الفارق يبقى واسعًا بين أحوال الدولة العربية إجمالًا والنموذج الذي ذكرنا. فإن عدنا للعناصر المكونة لذلك النموذج وجدنا أن تطبيقه في بلداننا شابه خللٌ في واحد أو أكثر من العناصر الثلاثة التي تكوّنه. فالحكم كان يخلط منطق الدولة بمنطق النظام حتى استتبع الثاني الأولى أحيانًا، وبقي الشعب على ولاءات موروثة فلم ينقل إلى الدولة، أو هو لم يفعل إلا بطرائق انتقائية، مشاعر الانتماء الأسمى الذي تتطلبه الدول الفعالة. وبقي الحيز الجغرافي للدولة بعد الاستقلال عرضة دائمة لإعادة النظر.

وما يزيد من عمق ذلك الفارق أمور أخرى تستحق أن تؤخذ بالحسبان. الأول هو عجز الدول القائمة إجمالًا عن تحقيق أحد أهم عناصر بناء الدول الحديثة أي انتقال الولاء من البنى القبلية والطائفية في الداخل ومن التصورات القومية والدينية العابرة للدول لصالح المشاعر الوطنية التي من شأنها تسهيل قيام الدول وثباتها. فالخرائط البديلة ومشاريع التوحد أو التقسيم أو الضم ما زالت تعود للواجهة من دون توقف بل إننا شهدنا تزايدها في السنوات الأخيرة، كما في إعلان نهاية سايكس-بيكو، أو في الدعوات لإعادة تقسيم اليمن، ناهيك عن التجاذبات الجهوية والقبلية التي تضرب ليبيا وتمنع قيام الدولة فيها. وهذه كلّها أمثلة، ليست أبدًا حصرية، على نوع من المرض المؤرق التي تختص به منطقتنا، وهو ذلك الاستعداد المكبوت لترجمة الأزمات السياسية المعقدة إلى مشاريع جغرافية جديدة. لم يكن تقسيم الاستعمار الأوروبي للقارة الأفريقية أكثر عقلانية من التقسيم الذي تعرضت له منطقتنا. ولكن الأفارقة يبدون أكثر رشدًا منا في عدم إعادة النظر في حدود دولهم كلما طرأ على بلدانهم طارئ. وقبلهم ارتضى سكان أميركا اللاتينية بتقسيمات فرضها الخارج الأوروبي عليهم في القرن التاسع عشر. ويقيني أن من مصلحتنا أن نخفف، مثل هؤلاء وأولئك، من تركيزنا الهاجسي على حدود الكيانات العربية وأن نفهم أن نوعية السلطة التي تدير هذه الكيانات تستحق اهتمامنا على الأقلّ قدر هواجسنا بالجغرافيا وبالحدود.

ولو نحن اهتممنا كما ينبغي بطبيعة السلطة للمسنا بصورة أوضح غياب العقد الاجتماعي المؤسس، أو في الأقل ضحالته، في معظم بلداننا. وحده ذلك العقد يسمح للأفراد وللجماعات أن تجد في الدول القائمة ذلك الأمان والاحتضان اللذين لولاهما سنجهد بصعوبة لبناء دول ثابتة وفعالة. وستبقى فكرة المواطنة جوفاء

طالما لم يشعر المواطن بأن لا حماية له ولا دعم إلا ضمن ولاءاته التقليدية أو من خلالها. لذلك من الخطأ برأيي أن نلجأ للمعادلة الصفرية في النظر بعلاقة الدولة بالمجتمع ومن الخطأ بالتالي اعتبار أن دولة قوية تتطلب مجتمعًا ضعيفًا إلا إذا اعتبرنا مخطئين أن قوة الدولة تقاس بشدة بطشها. والواقع أن الدول الأكثر استقرارًا تتميز على العكس بدول قادرة وفاعلة كما بمجتمعات منظمة ومؤثرة.

الأمر الثالث هو اعتبار الضغوط الهائلة التي تتعرض لها دولنا الهشة نتيجة ثورة الاتصالات. فإن كانت هذه الثورة، بمنتجاتها المتجددة من دون توقف، تنشر الفوضى والشبهات داخل الديمقراطيات العريقة فهي لا توفر المجتمعات المغلقة مهما كانت صارمة تلك الأقفال الموضوعة عليها. لقد أعطى الهاتف النقال وشبكة الإنترنت والتلفزيون الفضائي كلًّا من المواطنين مصدرًا يصعب على الحكومات أن تُنضبه من المعلومات الصحيحة أو المغلوطة، ومن الآراء الصائبة والخائبة، كما من الوعي غير المسبوق بفوز الفرد بقدرات للتأثير على الأحداث كانت قبلها كامنة أو منعدمة. كيف ستتعامل الأنظمة مع هذا التطور الذي يفوق في سرعته، وبالأرجح في أهمية نتائجه، ما كانت الثورة الصناعية قد أحدثته في حينها في غير بلد أوروبي، هو سؤال مفتوح أمامنا وأمام الأجيال القادمة بعدنا. ولكنّ أمرًا لا يمكن نفيه أبدًا هو مدى الإصابة التي تلحقها ثورة التواصل هذه بمفهوم السيادة وهي التي لا تحترم الحدود، ولا يوقفها رقيب، وهي التي باتت تفتح المجال أمام نماذج جديدة لا من التواصل فحسب بل أيضًا من التفاعل والتضامن والتنافر.

أما الأمر الرابع والأخير فيتعلق بالديمقراطية. فإن كان قيام الدولة يبقى هشًا إذا كانت الجماعة الوطنية، أو ما يسمى عمومًا الشعب، ضعيفة الروابط فالأمر يصبح أشدّ صعوبة حين يتعلق الأمر بمسألة الانتقال الديمقراطي. وقد يكون النموذج الليبي خاصًّا ولكنه من أشدّ النماذج العربية تعبيرًا، إذ نرى معه أن بناء ديمقراطية أمر شبه مستحيل في غياب دولة مكتملة في وجودها الذاتي، ولكنّ بناء الدولة مستحيل بدوره في غياب جماعة وطنية قوية الأواصر. ولكنّ ليبيا تعلمنا أيضًا أن هناك ملايين من الليبيين يقطنون البلاد وليس من الواقعي أن يُطلب منهم الصبر ريثما تُبنى جماعة وطنية، تنبثق منها لاحقًا دولة قادرة، تسمح بدورها بتأمين المشاركة الشعبية التي هي أساس الديمقراطية. لذا ليس أمام الليبيين حل إلا أن يقبلوا بحرق المراحل بحيث يبنون جماعة وطنية وجهاز دولة فعالًا ونظامًا ديمقراطيًّا في الآن معًا.

وقـد لا يكونـون جاهزيـن لهـذه العمليـة مثلثـة الأضـلاع أكثـر مـن العراقييـن مثـلًا أو مـن اليمنييـن. لقـد سـعيتُ مؤخـرًا للإسـهام المتواضـع فـي جمـع الفئـات الليبـي مـن دون كبيـر جـدوى حتـى اليـوم، أمـا النمـوذج العراقـي الـذي عرفتـه عـن كثـب فبقـي شـاخصًا فـي ذهنـي كذكـرى شـديدة الإيـلام. كان هنـاك حاكـم يسـتند إلـى عصبيـة فئويـة سـيطرت علـى حـزب سـتاليني التركيـب، وكان الحـزب بـدوره اسـتتبع جهـاز الدولـة التـي سـعت لصياغـة العلاقـات داخـل المجتمـع وفـق مصلحـة مـن حوّلهـا إلـى أداة لملكـه. وجـاءت جحافـل اليانكيـز عـام 2003 رافعـة شـعار ضـرورة إحـلال الديمقراطيـة. أُسـقط الحاكـم، فوهنـت عصبيتـه، فتحلـل الحـزب، فتفككـت الدولـة، فتمـزق نسـيج المجتمـع ووجـد العراقيـون أنفسـهم فـي فـراغ دولـة انهـارت ومجتمـع تفتـت. مـن منـا يريـد أن تتكـرر تجربـة كهـذه فـي بلـده؟

لقـد أضعنـا زمنًـا ثمينًـا تغاضينـا فيـه، تحـت ألـف عـذر وشـعار، عـن بنـاء دول حديثـة وفعالـة، مسـتقلة عمـن أنشـأها كمـا عـن القـوى التـي تتصـارع عليهـا، تغـذي شـرعيتها ممـا تقدمـه لشـعبها لا مـن مهـام عظمـى تزعـم خدمتهـا، وتفـرض اسـتقلالها وثباتهـا علـى ناسـها وعلـى حكامهـا وعلـى العالـم الأوسـع. وهـا نحـن اليـوم مدعـوون لدفـع ثمـن ذاك الكسـل. لكـن رؤيتكـم منكبّيـن علـى تنـاول الدولـة بمسـباركم الثاقـب تملؤنـي أمـلًا بـأنّ مـا تـردد جيلنـا فـي طرحـه مـن أسـئلة بـات اليـوم فـي صلـب اهتماماتكـم وأبحاثكـم ومداولاتكـم. فتحيـة لكـم جميعًـا.

* المراجع

* Elias, Norbert. 2000. The Civilizing Process. New jersey: Wiley-Blackwell Press.

* Gellner, Ernest. 1983. Nations and Nationalism. New York: Cornell University Press.

* Hobbes, Thomas.1651/ 2010. Leviathan. Revised edition. BroadView Press.

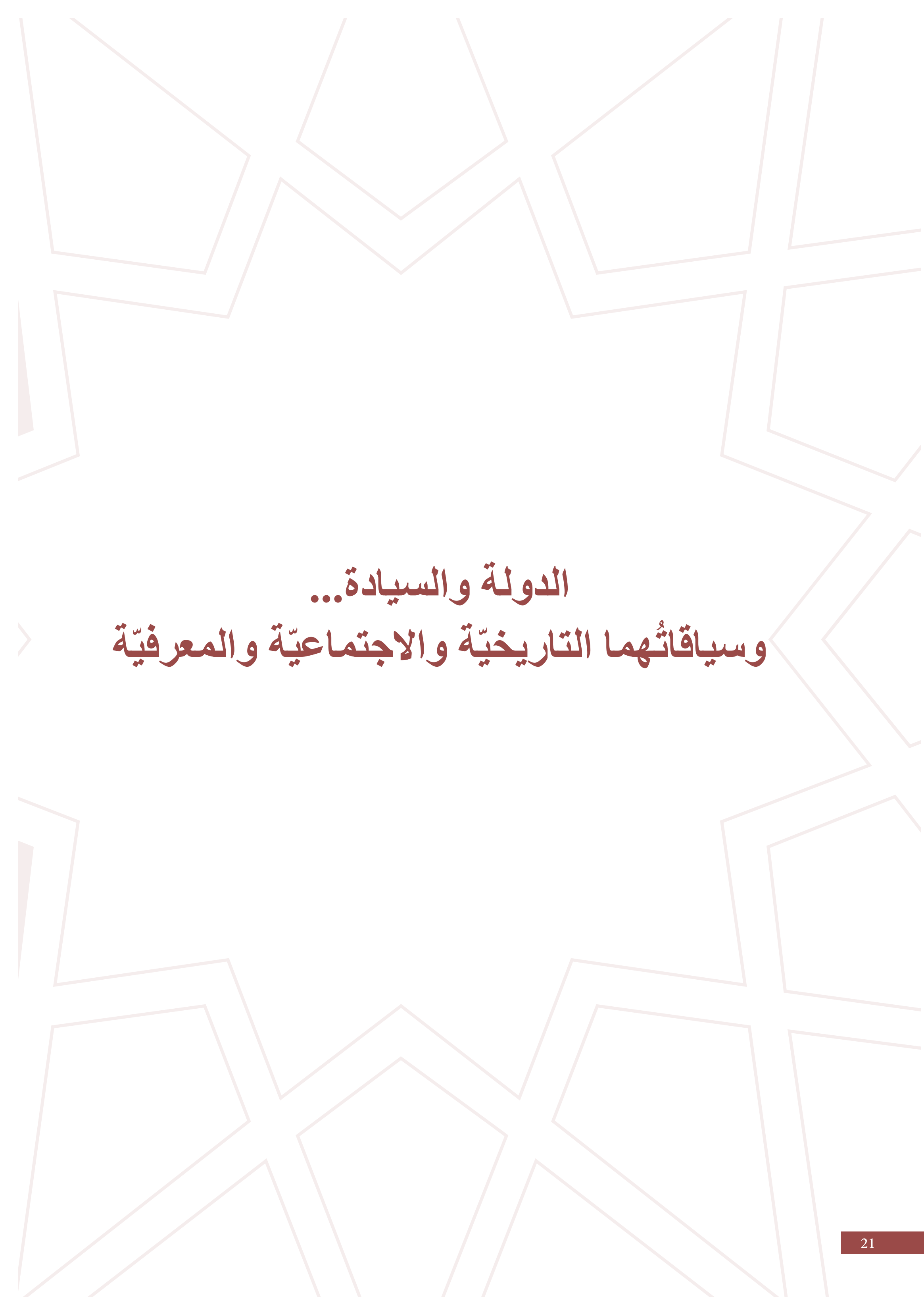
* Krasner, Stephen D. 1999. Organized Hypocrisy. Princeton University Press.

* Nordlinger, Eric A. 1981. On the Autonomy of the Democratic State. Cambridge: Harvard University Press.

* Strange, Susan.1998. States and Markets. London: Continuum International Publishing Group.

* Strayer, Joseph. 1970. On the medieval origins of the modern state. Princeton, New Jersey: Princeton University Press.

* سعدالله، علي. 2003. نظرية الدولة في الفكر الخلدوني. عمّان: دار مجدلاوي.



الدولة والسيادة...
وسياقاتُهما التاريخيّة والاجتماعيّة والمعرفيّة

– رحمة بورقية –

أستاذة علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في جامعة محمد الخامس، ومنذ العام 2016 أستاذة فخرية. عميدة كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة الحسن الثاني المحمدية في الدار البيضاء 1998-2002، ورئيسة جامعة الحسن الثاني المحمدية في الدار البيضاء 2002- 2010 . حاليًّا مديرة الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي منذ العام 2014. عضوة أكاديمية المملكة المغربية منذ العام 2002؛ عضوة في عدد من لجان الإصلاح في المغرب: قانون الأسرة، العدالة ، التربية والتكوين والبحث العلمي؛ عضوة في مجلس إدارة جامعة الأمم المتحدة في طوكيو بين 2010-2016؛ عضوة مؤسسة ورئيسة مجلس الأمناء للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية بين 2009-2014؛ عضوة في مكتب جمعية علماء الاجتماع الناطقين بالفرنسية بين 2009-2014؛ حاملة دكتوراه فخرية من جامعة إنديانا ستايت في الولايات المتحدة في العام 2004، ودكتوراه فخرية من جامعة لياج في بلجيكا في العام 2010، ودكتوراه فخرية من جامعة ناتير في باريس في فرنسا في العام 2010.

تحلل ورقة الكلمة المفتاحية لغسان سلامة مفهوم الدولة في تجارب الغرب وفي البلدان العربية باعتبارها فكرة تحدث العطش وفي الوقت نفسه الريبة منها. ولن يناقش هذا التعقيب بناء أفكار الورقة، بقدر ما سيسعى لإبراز بعض الجوانب التي تبدو معززة ومكملة لها بالتركيز على مفهومي الدولة والسيادة، وعلى القضايا المتعلقة بسياقاتهما التاريخية والاجتماعية والمعرفية، وذلك من خلال ثلاثة مداخل:

1. الدولة متعددة النماذج

لا يمكن أن نقارب الدولة كفكرة مجردة عائمة، وإنما نقاربها ربطًا بالتجارب التي أفرزها تاريخ البشرية، والتي أنتِج حولها عدد من الدراسات والمعارف، كلها تؤرخ وتنظر للدولة. ففي كثير من الأبحاث الأنثروبولوجية، اعتبرت الدولة عنصرًا يميز بين المجتمعات البدائية التي ارتقت في تنظيمها وأضحت «ذات

الدولـة»، و«مجتمعـات بدائيـة بـدون دولـة»، لـم تحقـق الارتقـاء الضـروري ليتشـكل فيهـا ذلـك الجهـاز المنظـم للحيـاة الاجتماعيـة. فبيير كلاسـتر(Clastres 1974)، هـو الباحـث الـذي بلـور نظريـة تجعـل مـن المجتمعـات البدائيـة القبليـة مجتمعـات «ضـد الدولـة»، لأن نسـقها الداخلـي يحـول دون احتـكار السـلطة مـن طـرف مؤسسـة معينـة أو وجودهـا بيـد فـرد أو نخبـة. ولقـد ولـد عـن هـذه النظريـة نقـاشٌ بيـن الباحثيـن وانتقـادٌ، نظـرًا لكونهـا نظـرة مثاليـة لمجتمعـات بدائيـة، ترفـض الدولـة وتبعـد تمركـز السـلطة، والواقـع أن كل المجتمعـات عرفـت بشـكل أو بآخـر وجـود السـلطة، وأن التجـارب الإنسـانية لا تعكـس نموذجًـا واحـدًا وإنمـا أشـكالًا للسـلطة وللدولـة.

فالدولـة متعـددة بتعـدد التصـورات الثقافيـة والنظـم الفكريـة والنظريـة التي تمـت بلورتها حـول نظـام الحكـم. وارتبطـت الدولـة فـي بعـض المجتمعـات التقليديـة (Balandier 1967)، بوجـود تصـورات مشـتركة بيـن النـاس تمنحهـا المشـروعية، وإن العصـور الحديثـة أنتجـت تنظيـرًا، وبتوجهـات فكريـة تؤسـس لنمـاذج مغايـرة كالدولـة الشـيوعية، والدولـة الاشـتراكية والدولـة الليبراليـة، وتلـك التـي تتبنـي علـى مـا يسـمى «بالتأصيـل» الدينــي، أي الدولــة التيوقراطيــة، (أو دولــة ولايــة الفقيــه)، أو الدولــة الإســلامية.

لقـد شـكل القـرن السـادس عشـر بدايـة للحداثـة التي تزامنـت مع أهـم الاكتشـافات العلمية وتلاها فكر عصر التنوير، الذي نظر إلى عقد سياسـي جديد، تجسـد في الثورة الفرنسـية، لينتشـر لاحقًـا تأثيـر نموذجـه خـارج أوروبـا، فـي العالـم الجديـد وفـي أميـركا الشـمالية.

فالحداثــة الأوروبيــة هــي التــي جعلــت الدولــة تســمو فــوق القبائــل والأســر الحاكمــة والطوائــف، وفــوق النمــاذج التقليديــة للدولــة. وتــوارت تعدديــة نمــاذج الدولــة فــي التاريــخ البشــري لصالــح ســيادة نمــوذج الدولــة الديمقراطيــة الليبراليــة فــي العصــر الحديــث، بحيــث أضحــت معيــارًا لتنظيــم المجتمعــات المعاصــرة، ولحياتهــا السياســية والاقتصاديــة والاجتماعيــة والثقافيــة. وبهــذا خلــق نســق الحداثــة نموذجًــا جديــدًا للدولــة، قــوّض النمــاذج الأخــرى، بعدمــا انهــارت الدولــة الشــيوعية وتراجعــت الدولــة الاشــتراكية التــي كانــت منافسًــا لهــا فــي الغــرب (Shapiro and Haker-Cordon 1999).

وتبـدو تجليـات هـذا النمـوذج فـي تنظيـم جديـد للمجتمـع السياسـي، يقـوم علـى مبـدأ حريـة الأفـراد والمسـاواة بينهـم. وتجسـد الدولـة السـلطة القانونيـة والسياسـية بفعـل التنـاوب علـى السـلطة والانتخـاب، وتمثيليـة الأفـراد فـي المجتمـع. فهـي دولـة عقلانيـة

لا دينية، أو علمانية تقوم على فصل الدين عن الدولة، وتمارس الهيمنة القانونية، وتحتكر العنف المشروع.
لم تكن الدولة الديمقراطية إذًا مجرد فكرة مثالية متعالية عن المجتمع وعن النظم التي أسست لها فكريًّا ومنحتها المشروعية وعن صراعات التيارات السياسية المكونة لها، وإنما ولدت في سياق مشروع جديد: وهو الحداثة، لتبدو «كأحسن نموذج» ابتدعته الإنسانية لتنظيم كيان المجتمع الإنساني، ولتشكيل المنتظم الذي يحقق التداول على السلطة، ويضمن التعايش بين التيارات السياسية المتباينة فكريًّا وسياسيًّا ودينيًّا.

وإذا كان النموذج الجديد للدولة الديمقراطية قد أصبح معيارًا، فإنه جعل بعض أنظمة الحكم، الحاملة لإرث تاريخي ثقافي مغاير للثقافة الغربية، كما هو شأن كثير من البلدان العربية، يستعير بعض عناصرها: كالتنظيم الحزبي، والانتخاب، رغم الضعف الذي يلاحظ في استيعاب أسسها المعرفية وعقلانيتها وفكر الحداثة التي يقوم عليها.

2. الدولة وضعف السيادة في عصر العولمة
تتجسد سيادة الدولة في السيادة على التراب بحدوده، والذي يعتبر جزءًا من كيانها؛ ويترتب عن ذلك السيادة على البشر الموجودين فوق التراب، والتي تمنح المشروعية للحاكم بأن يكون «قائد حرب» للدفاع عن الأرض وعن البشر، كما منحت الشرعية للدول الأوروبية، إبان المغامرة الاستعمارية، لا للدفاع عن ترابها فحسب، وإنما لتوسيع سيادتها على تراب بلدان أخرى ضعيفة، مبررة ذلك بإدخال الحضارة إلى بلدان لها بنيات اجتماعية وسياسية تقليدية، اعتبرت متأخرة حضاريًّا.

إلا أن العولمة أضعفت سيادة الدول على التراب، وبرزت اختلالات تتجاوز قدرة الدولة على التحكم فيها، كظواهر الأزمة المالية، وتدفق المهاجرين إلى أوروبا، وإلى البلدان الغربية من العالم الفقير، وتقلبات السوق العالمية، وفرض واقع سيادة بعض الدول الغنية على دول أخرى في المنتظم الدولي، رغم إقرار الفصل الثاني من ميثاق الأمم المتحدة بالمساواة السيادية بين كل الأعضاء، فالمساواة لا تتحقق دائمًا، ما يجعل الدول النامية تجاهد للدفاع عن سيادتها.

إن العولمة تفرض على كل دولة التخلي عن جزء من سيادتها لكي تتعايش مع الآخرين بفعل تداخل مختلف أنواع الاقتصاد وجرّاء وجود قيم كونية مشتركة وقوانين دولية تحكم كل الدول. كما أحدثت أشكالًا جديدة لتوسيع السيادة، تتجلى

فـي المجموعـات الإقليميـة بيـن البلـدان الأسـيوية وأميـركا اللاتينيـة التـي تضـم بلدانًـا صـاعـدة تسـعى إلـى احتـلال مكانتهـا فـي فضـاء العولمـة.

وإذا كانـت «الدولـة الوطـن» قـد ارتبطـت بسـيادة حدودهـا، فإنـه مـع ذلـك يظـل مفهـوم السـيادة غامضًـا، أو كمـا يـراه برتـران بـادي (Badie 1999). هـو «وهـم» يسـتدعي طـرح عـدد مـن التسـاؤلات: كيـف تمـارس السـيادة؟ وعلـى أي مجـال تتـم أعلـى التـراب أم علـى البشـر أم علـى المعتقـدات، أم علـى الثقافـة أم علـى كل هـذا؟

تعيـش المجتمعـات اليـوم عصـر الترحـال، (Michel 1977). ولقـد سـاهمت الثـورة التكنولوجيـة للإعـلام والتواصـل فـي تلييـن الحـدود بيـن البلـدان وإنتـاج «مجتمعـات متخيلـة» (imagined communties) (Aderson 1983) تعـرف نفسـها بمقومـات هوياتيـة وإيديولوجيـة فـوق حـدود الأوطـان، كالحـركات الإسـلاموية وحـركات المجتمـع المدنـي الدولـي، وغيرهـا.

لـم تعـد للدولـة السـيادة والتحكـم الكلـي فـي البشـر، جـراء تنقـل الأفـراد وتواصلهـم المجالـي والافتراضـي، وبـروز مجـالات فـوق حدوديـة تتجـاوز حدود الأوطـان. فرغم الإجـراءات التـي تُتخـذ للحدّ مـن تجـاوز حـدود الـدول، ورغـم مـا يُتخـذ مـن تدابيـر لبنـاء سـياجات قويـة، أصبـح التنقـل يقـاوم كل سـياج يفـرض علـى البشـر. ويبيـن تاريـخ البشـرية أن التحكـم فـي المسـتقرين كان أهـون علـى الحاكـم مـن التحكـم فـي الرحـل. لذلـك يتراجـع تحكـم الدولـة أمـام الهجـرة وتنقـل البشـر، ورغـم كـون الدولـة الأمـة (L’Etat-Nation) تجتمـع فيهـا سـلط متباينـة، منهـا القانونيـة والسياسـية والاقتصاديـة وغيرهـا، فإنهـا تتخلـى عـن شـيء من سيادتها بحكم أن سلطتها لم تعد عقيدة، إذ تتقاسـم سـيادتها مـع الشـعب. فالـدول العربيـة ضعفـت سـيادتها أمـام تيـار العولمـة، وتعـرف تنقـل وتواصـل الأفـراد عبـر الهجـرة وشـبكات التواصـل الاجتماعـي التـي أضحـت فضـاء للتعبيـر وللمنـاداة بمشـروع سياسـي بديـل، فـي أفـق تحقيـق الدولـة الديمقراطيـة.

ومـا يزيـد من غموض مفهوم السـيادة، كونه يوظَّف من طـرف الدول أو الجماعات داخل بلدانهـا بشـكل إيديولوجـي واسـتراتيجي أو تكتيكـي. ويتـم اللجوء في الـدول العربية، التي يتعثـر فيهـا المسـار الديمقراطـي، إلـى السـيادة لتدعيـم النـزوع نحـو الحـد مـن الحريـات، وذلـك بإشـهار الحـق فـي السـيادة اعتبـارًا لكـون كل دولـة مسـتقلة فـي قراراتهـا عـن الآخريـن، ولهـا قيمهـا وقوانينهـا مـن دون تدخـل خارجـي. فباسـم سـيادتها قـد تتحفظ على

بعض الاتفاقيات الدولية، وفي المجال الثقافي باسم الحفاظ على ما يعتبر مقومات الخصوصية الثقافية والدينية للمجتمع، عندما يتعلق الأمر بوضع المرأة وممارستها للحقوق المتعارف عليها دوليًّا. فإشهار السيادة هنا قد يحجب الحرية والحقوق الفردية ويخفي واقع التحولات الاجتماعية والثقافية، وقد يعارض القيم الكونية.

وإذا كان ميثاق وستفاليفي للمجتمعات الغربية يهدف إلى الالتزام بالتوازن بين القوى الأوروبية في القرن السابع عشر، ففي القرنين العشرين والحادي والعشرين، تتأرجح أوروبا بين السيادة الأوروبية والسيادة الوطنية، وما يترتب عن ذلك من صراعات بين التيارات حول شكل السيادة داخل كل بلد أوروبي، وصعوبة الاندماج الأوروبي. وفي هذا السياق يشهر مبدأ السيادة من طرف «السياديين» (souverainistes) في أوروبا، أي الذين يرفضون الاندماج الأوروبي للدفاع عن الانغلاق للحفاظ عما يعتبر مصالح بلدهم لكي لا تُمحى خصوصيتهم وامتيازاتهم بالانفتاح والاندماج في رقعة تجمعهم مع بلدان أخرى.

وقد يوظف مفهوم السيادة من طرف «السياديين» في الدول الغربية لينادوا بإغلاق الحدود حفاظًا على مصالح بلدانها مع رفض الاندماج في مجموعة إقليمية أو قطرية أو تطالب ببناء أسوار تحدّ من تدفق المهاجرين والسلع، كما يدعو إلى ذلك الرئيس الأميركي دونالد ترامب. وتجسد السيادة هنا التملص من المسؤولية تجاه الشعوب المستضعفة، والتي تعاني من الحروب والتهجير والفقر، وأحيانًا الاستبداد، بحيث لا يهتم السياديون بمصير شعوب أخرى ومآسيها.

ولذلك أضحت السيادة تشهر كمبدأ استراتيجي يستعمل في أوضاع متناقضة. والواقع أن العولمة غيرت المبادئ التي تقوم عليها الدولة على المستوى الداخلي للدول، مع بروز أشكال جديدة للتوظيف الإيديولوجي للسيادة، كما ظهرت مجموعات ترفض سيادة الدولة، وتترتب عن ذلك حالة تتعايش فيها بعض الدول مع فئات تعارضها ولا تخضع لسيادتها.

3. بروز أشكال جديدة لمقاومة الدولة في البلدان العربية

إن الدولة كيان يتفاعل مع الواقع السياسي والعالمي، ومع المكونات الداخلية للمجتمع. لذلك لا يكون العطش للدولة والريبة منها من دون من يتعطشون لها ويشعرون بالريبة منها. أي من دون الفئات المكونة للمجتمع وللصراعات بينهم

وبأشـكال المقاومـة التـي يمارسـونها. فالدولـة ليسـت كيانًـا معـزولًا عـن المجتمـع وعـن ديناميكيتـه. ففـي المجتمعـات العربيـة كمـا يقـول عبـد الله العـروي «كل منـا يكتشـف الدولـة قبـل أن يكتشـف الحريـة» (العـروي 1981) واليـوم يجـد الأفـراد فـي المجتمعـات العربيـة أنفسـهم فـي تعايـش مـع الدولـة ولهـم الرغبـة فـي الحريـة.

غيـر أن هـذه الدولـة اسـتعارت بعضًـا مـن عناصرهـا مـن الدولـة الحديثـة كالدسـتور، والانتخـاب، والديمقراطيـة، والقانـون، والبيروقراطيـة، وتتـرك العناصـر الأخـرى للتفـاوض حولهـا مـع المجتمـع باسـم الخصوصيـة والهويـة، كالتفـاوض حـول الهامـش الممنـوح للحريـة، وتوزيـع السـلط، ومكانة الدين، وسـيادة القانون علـى الجميع، وحول الحريـة المعرفيـة التـي تواجه فـي كثير من البلدان العربية صعوبـة وجود علم اجتماعي سياسـي نقـدي عربـي نظرًا للرقابـة المعرفية الذاتيـة والموضوعيـة (Laroui 1997).

فالنمـوذج المثالـي للدولـة الديمقراطيـة يظـل حاضـرًا فـي قلـب الصراعـات الاجتماعيـة التـي تتخلـل البلـدان العربيـة. ونحن نعلم أن الدولة الديمقراطية كما تجسـدت في كل البلدان الغربية، ليست هي الأخرى بمعزل عن المصالح الاقتصادية وتداخلها، وعن الصراعات وتوظيفهـا لخدمـة المصالـح الخاصـة، وأنهـا لا تحقـق دائمًـا العدالة الاجتماعيـة (Rawls 1971). غيـر أنهـا مـع ذلـك نمـوذج مثالـي بالمعنـى الـذي منحـه ماكـس فيبـر للمفهـوم.

إن تطـور مفهـوم الحقـوق مـن الحقـوق المدنيـة والسياسـية إلـى جيـل جديد مـن الحقوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة، بالإضافـة إلـى الحق فـي الديمقراطيـة، يضع كثيرًا مـن الـدول فـي البلـدان العربيـة فـي ضعـف للتحكـم في البشـر، نظـرًا لكـون معظمها لم يخلـق المؤسسـات الصلبـة والآليـات الكفيلة لضمـان الحقوق للأفراد والاحتكام للقانون. ففـي غيـاب طبقـة سياسـية لهـا وعـي تاريخـي بقيـادة المجتمع نحـو النماء ونحـو تحقيق الديمقراطيـة، ظهـرت ظواهـر بديلـة للممارسـة السياسـية وللمقاومـة تقودها حركات، بفاعليـن جـدد، يمكـن أن نصنفهـا أربعـة أصنـاف: حـركات المجتمع المدنـي، والمجتمع الافتراضـي، و الحركـة السياسـية الشـعبوية، وبـروز الديـن بقـوة فـي المجـال العـام.

• حركة المجتمع المدني

تقـود الجمعيـات المدنيـة الدوليـة حـركات للدفـاع عـن حقـوق الإنسـان أو للتدخـل فـي عمليـات إنسـانية مـن أجـل تخفيـف معانـاة الأفـراد فـي كثيـر مـن مناطـق العالـم جـراء الفقـر والحـروب والدمـار والكـوارث الطبيعيـة. كمـا أن للمجتمـع المدنـي الدولـي دورًا

في الضغط على الدول العربية عبر التقارير التي تنجز حول حقوق الإنسان، وغيرها من القضايا، في عدد من البلدان، وما يواكبها من تغطية إعلامية.
فبفعل الوعي المتزايد للأفراد بالحقوق، والسعي نحو بناء دولة القانون، بدأت تبرز، وبأشكال متفاوتة، مطالب الحركات المدنية والجمعيات النسائية في الدول العربية، من أجل الاحتكام إلى القانون لصيانة الحقوق، وتحقيق المساواة بين الجنسين، بحيث لم تعد النساء يرغبن في أن يوضع مصيرهن في يد الأسرة أو العشيرة أو سلطة الذكر، وإنما في يد القانون.

إن حجم المجتمع المدني وقوته يختلفان من بلد لآخر في المنطقة العربية، بحيث لا تتوفر كل البلدان على مجتمع مدني قوي ديناميكي رغم تنامي النقابات والجمعيات، إلا أنه مع ذلك، لا يشكل في بعض البلدان العربية قوة مدنية صاعدة تحاور الدولة.

• **حركات الفاعلين في الفضاء الرقمي**

غيرت ثورة تكنولوجيا المعلومات والتواصل الممارسة السياسية والطرائق الجديدة للتعبير عن الآراء عن طريق الشبكات الاجتماعية، وخلق فاعلين جدد في الفضاء الرقمي. وبهدف التأثير على الدولة، ظهرت في بعض البلدان العربية ظاهرة الدعوات من طرف فاعلين داخل الشبكات الاجتماعية، لمقاطعة بعض المنتوجات أو التشهير بالمخالفات أو الامتيازات أو الفساد أو الرشوة. ويكون لهذه الدعوات صدى، وتجد استجابة واسعة لها من طرف الجمهور الرقمي؛ لتعكس الظاهرة شكلًا من الأشكال الجديدة للتعبير عن الرأي، وللممارسة السياسية.

كما تظهر أشكال جديدة للمقاومة يبدأ تنظيمها في الفضاء الرقمي والشبكات الاجتماعية، وتمتد بعد ذلك في الاحتجاج في الفضاء العام. وتجد الدولة في بعض البلدان العربية، خصوصًا منها الدول المغاربية، صعوبة في اللجوء إلى القمع المطلق كما كان الشأن في ما مضى.

• **الحركات الشعبوية**

إن مفهوم الشعبوية ظهر في السنوات الأخيرة في أدبيات العلوم السياسية. فهو يعكس ظاهرة حركات جديدة وصاعدة، برزت في الديمقراطيات الغربية، تسعى إلى إشهار الخصوصية والدعوة للعودة للتجذر الثقافي. غير أن بعض البلدان العربية، لم تخلُ من بروز هذه الحركات الشعبوية.

ومـن المعلـوم أن الإشـادة بالسـيادة فـي شـكل حـركات شـعبوية، لا تطفو فوق السـطح، إلا فـي المراحـل المتوتـرة التـي تعـرف فيهـا البلـدان محدوديـة الديمقراطيـة وضعفهـا، وتراجـع فعاليـة الانتخـاب، وضـعف التمثيلية. وهناك من يرى أن الديمقراطية مسـار لم يكتمـل، وأنهـا تعـرف اليـوم ضعفًا لأنها لـم تحقق التمثيليـة المطلقة، بـل أن الديمقراطية «انقلبت ضد نفسها» (Gauchet 2002) أو «خلقت أعداء لها» (Tzvetan 2012). ولقـد أفـرزت الشـعبوية فاعليـن فـي المجـال العـام يتقدمـون كمدافعيـن عـن الشـعب، يتكلمـون باسـمه للدفـاع عـن مصالحـه. واحتـكار تمثيليـة الشـعب ينفـي وجـود فاعليـن أو هيئـات سياسـية أخـرى تمثلـه. لذلـك تجـد الشـعبوية صعوبـة فـي التعايـش مـع التعدديـة السياسـية. وهـي بهـذا تنافـس سـيادة الدولـة.

وتتخـذ الظاهـرة فـي بعـض البلـدان العربيـة لونًـا دينيًّا ليكـون الفاعلـون فيهـا وحدهـم المدافعيـن عـن الشـعب، باسـم الأخـلاق التـي يمنحهـم إياهـا الديـن الإسـلامي. ولقـد بـرز هـذا التوجـه بعد الربيـع العربـي مـع ولـوج بعـض الحـركات الإسـلامية حلبـة التنافـس حـول السـلطة فـي المغـرب وتونـس ومصـر، ووصـول بعضهـا لتلك السـلطة. فهـي تنـازع الدولـة فـي السـيادة، لأنهـا تتولـى الدفـاع عـن الشـعب وعـن الوطـن وعـن الأسـرة، باعتبـار هـذه الأخيـرة الخليـة الأساسـية للتوالـد البيولوجـي ولإعـادة الإنتـاج الثقافـي والاجتماعـي، وتقـرن بيـن الهويـة الثقافيـة الدينيـة والهويـة السياسـية. وغالبًـا مـا ترتبـط الشـعبوية باسـم قائـد- زعيـم سياسـي يجسـد التيـار السياسـي، يتكلـم باسـم الشـعب، ضـد الفئـة المحتكـرة لخيـرات البـلاد وللسـلطة، ليجـد خطابهـا صـداه فـي مجتمعـات عربيـة تعـرف الفقـر وضعـف التعليـم والفـوارق الاجتماعيـة.

و مـن المعلـوم أن البلـدان العربيـة تعيـش صراعًـا بيـن المـدّ الحداثـي العلمانـي الـذي يضـم أقليـة، والمـدّ الإسـلاموي الـذي يسـعى إلـى إعـادة أسـلمة المجتمـع بخلفيـة إحـلال الدولـة الإسـلامية. ففـي مجتمعـات يكـون فيهـا الإسـلام دينًـا لأغلبيـة الشـعب يتحـول الخطـاب الإسـلاموي إلـى خطـاب شـعبوي، لأنـه يتكلـم باسـم الديـن الـذي يؤمـن بـه الشـعب. وهكـذا تنتقـل الحركـة الشـعبوية فـي بعـض البلـدان العربيـة السـيادة مـن الدولـة نحـو الشـعب وذلـك بمخاطبـة الشـعب المتديـن. فمفهـوم الدولـة الإسـلامية، كمـا يرى ذلك عبـدالله العروي هو أدلوجـة. لأن الخطاب الذي يبـرر وجودهـا لا يعكس واقـع الدولـة ككيان سياسـي، وإنمـا كنموذج أنتجتـه المجتمعات الإسـلامية فـي واقـع تاريخـي مغايـر وبظـروف زمنيـة ومكانيـة مغايرة تكـون موضوعًا لعمـل المـؤرخ، ولا يمكـن لتجربـة تاريخية ماضيـة أن تكون نموذجًا للدولـة المعاصرة .

• **قوة الدين في المجال العام**

أضحت «قوة الدين في المجال العام» بارزة في كل البلدان خصوصًا منها الدول الإسلامية، ليدفع الدولة للتفاعل مع موقعه في الخريطة السياسية (Judith and other 2011). لقد أنتجت الحقول المعرفية للأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع وعلم النفس طفرة من الأبحاث حول الدين في القرنين التاسع عشر والعشرين. إلّا أن هذه الأبحاث كانت تنظر إلى الدين كظاهرة خاصة بالمجتمعات التقليدية، التي تجاوزتها المجتمعات الغربية المتقدمة العقلانية، والتي فصلت الدين عن الدولة. ومفاد جوهر هذه الأبحاث أن الدين ظاهرة مصيرها الزوال داخل المجتمع الحديث، حلول الدولة العلمانية. غير أن تطور المجتمعات المعاصرة يفرز القدرة الكبيرة للدين على اكتساح المجال العام ليجادل ميراث الدولة العلمانية، ويجبر كل دولة على منحه حيزًا في ما أضحى يسمى «ما بعد الدولة العلمانية».

لقد اكتسح الدين بشكل قوي المجال العام في الدول العلمانية وفي الدول الإسلامية، مع إشهار الرموز الدينية، كاللباس، والأكل الحلال، وأداء الشعائر بشكل جماعي، أكثر مما مضى، مع صعود فئة من الدعاة بخطاب يؤسس المجال العام والفضاء الرقمي؛ ما يطرح إشكالية موقع الدين في علاقته مع الدولة؛ ويستدعي استثمار التفكير والمعرفة في ملامح الدولة «ما بعد علمانية» في الغرب، وتبعات هذا التحول في البلدان العربية.

* المراجع

* Acharya, Amitav. 2001. « Mondialisation et souveraineté: une réévaluation de leur lien ». Revue internationale de politique comparée. 3, vol.8 pages 383 à 394.

* Anderson, Benedict. 1983. Imagined communities. Reflections on the origin and spread of nationalism. London.

* Arendt, Hannah. 2014. Qu'est-ce que la politique ? Points. Editions du Seuil.

* Badie, Bertrand. 1999. Un monde Sans souveraineté. Les états entre ruse et responsabilité. Fayard.

* Balandier, Georges. 1967. Anthropologie Politique. PUF.

* Butler, Judith, Jurgen Habermas, Charles Taylor, Cornel West.2011. Edited by Eduardo Mendieta and Jonathan Van Antwerpen. The power of religion in the public sphere. Afterword by Craig Calhoun. Columbia University Press.

* Clastres, Pierre. 1974. La société contre l'Etat. Paris, Editions de Minuit.

* Delsol, Chantal. 2015. Populismes. Les demeurés de l'Histoire. Editions du Rocher.

* Dupond, Pascal. « L'Etat. Souveraineté de l'Etat ou souveraineté du peuple. Revue numérique. http//www.philopsis.fr

* Gauchet, Marcel. 2002. La démocratie contre elle-même. Gallimard.

* Guimezones, Marie. Août 2012. « Mondialisation, démocratie, état de droit : une analyse juridique de la mondialisation. Etudes Caribéennes.

* Laroui, Abdallah. 1997. Islamisme modernisme libéralisme. Centre Culturel Arabe. Casablanca.

* Maffesoli, Michel. 1997. Du nomadisme: Vagbondages initiatiques. Livre de Poche. Paris.

* Muller, Jan-Werner. 2016. Qu'est-ce que le populisme. Gallimard.

* Rawls, John. 1967. La théorie de la justice. Editions points.

* Riot –Sarcey, Michèle. 2011. « Introduction ; De la souveraineté ». Revue d'histoire du XX siècle, 42, p.7-17.

* Rioux, Jean-Pierre. 2007. Les populismes. Editions Perrin.

* Shapiro, Ian, Hacker-Cordon Casiano. 1999. (Edited by). Democracy's value. Cambridge University Press.

* Todorov, Tzvetan. 2012. Les ennemis intimes de la démocratie. Editions Robert Laffont.

* العروي، عبدالله. 1981. مفهوم الدولة. المغرب: المركز الثقافي العربي الدار البيضاء.



الدولة وإشكالياتها النظريّة والعمليّة في الوطن العربي

– مصطفى كامل السيد –



درس الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة والمعهد الجامعي للدراسات الدولية العالية في جامعة جنيف. تولّى التدريس في الجامعة الأمريكية في القاهرة وجامعة هارفارد وجامعة كولجيت في الولايات المتحدة وكان باحثًا زائرًا في جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلس.

له كتابات عدة منشورة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية. تتمحور كتاباته حول موضوعات المجتمع المدني والدمقرطة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، والاقتصاد السياسي للتنمية والنظرية السياسية. كان عضوًا في المجلس التنفيذي للجمعية العربية لعلوم السياسية وهو عضو في المجلس التنفيذي للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

الدولة مشكلة كبرى في الوطن العربي، فمن الناحية النظرية يتحدث الكتّاب العرب عن خصوصية لها تجعلها مختلفة عن غيرها من الدول، ويرفضون مقارنتها بشقيقاتها في أقاليم أخرى في العالم، حتى بين ما يسمى بدول الجنوب التي تحررت مثلها من السيطرة الاستعمارية، وهي مشكلة عملية.

فقد أصبح مجرد بقائها في حدودها عند الاستقلال موضع شك كبير منذ سنوات قليلة، بل انقسمت إحداها بالفعل إلى دولتين، ورفض قسم من مواطني دولة أخرى في استفتاء عام البقاء في إطارها، بينما تستمر دولتان منها بلا حكومة واحدة أو فاعلة، وتقع أخرى تحت سيطرة حزب لا يمكن له أن يدّعي أنه يمثل غالبية مواطنيها.

وعجزت كلها، حتى عندما توفرت لها سلطة حكم واحدة لا تخوض حربًا أهلية ضد قسم من مواطنيها، عن إحراز نقلة كيفية على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وحتى عندما تمتع بعضهم بفوائض مالية هائلة فإن دولهم لم تنتقل إلى مصاف الدول الصناعية الجديدة، وهو ما نجحت فيه بين دول الجنوب بعض

تلـك التـي لـم تحـظ لا بفوائـض ماليـة ولا بتنـوع فـي مواردهـا الطبيعيـة.
لا تتمثّـل الهشاشـة المدعـاة للدولـة العربيـة فقط في عجزهـا عـن توفيـر الأمـن لمواطنيهـا ولكـن فـي القيـام بنجـاح بوظائـف الدولـة الأخـرى فـي مجـال تحقيـق المشـاركة الواسـعة لمواطنيهـا فـي إدارة الشـأن السياسـي وفـي دفـع التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة علـى نحـو يجعـل مواطنيهـا يقبلـون ممارسـتها لسـلطاتها طواعيـة ومـن دون اسـتخدام أدوات القهـر أو التهديـد بـه.

سـعى الدكتـور غسـان سـلامة بمعرفتـه النظريـة الواسـعة وخبرتـه السياسـية الوطنيـة والإقليميـة والدوليـة إلـى تقديـم خريطـة طريـق لفـك طلاسـم الدولـة العربيـة، ونجـح فـي ذلـك إلـى حدّ كبيـر، فوضعهـا فـي سـياق عالمـي وتاريخـي. ففكـرة الدولـة الحديثـة فيهـا كمـا فـي مثيلاتهـا بيـن دول الجنـوب فكـرة غريبـة عـن تراثهـا، ليسـت فقـط مسـتوردة، ولكـن نواتهـا بـذرت فيهـا فـي مرحلـة الاسـتعمار وخرجـت بهياكلهـا أو اسـتكملتها بعـد اسـتقلالها. وعندمـا دخلـت فـي نـزاع مـع واحـدة مـن جاراتهـا أو مـن الـدول الاسـتعمارية القديمـة أو الجديـدة أو حتـى مـع بعـض مواطنيهـا، فإنهـا احتجـت بسـيادتها ورفضـت قبـول أيّ مسـؤولية فـي مواجهـة المجتمـع الدولـي عمـا تفعلـه بمواطنيهـا حتـى لـو وصـل الأمـر إلـى انتهـاكات واسـعة وجسـيمة ومنتظمـة لحقـوق هـؤلاء المواطنيـن والتـي تعهدت معظمهـا باحترامهـا مـن خـلال تصديقهـا علـى معاهـدات دوليـة ملزمـة.
ووجـد الدكتـور سـلامة التفسـير لهـذه الأزمـة فـي أن مـن قُيِّضـت لهـم السـيطرة علـى سـلطة الحكـم فـي الـدول العربيـة لـم يقبلـوا الدولـة كفكـرة، ككيـان لا يمثـل امتـدادًا للانقسـامات الاجتماعيـة التـي يحتويهـا، ويتمايـز عـن المجتمـع بالقوانيـن التـي يعمـل وفقًـا لهـا، ومسـؤول أمـام جميـع مواطنيـه عـن توفيـر الأمـن وسـبل تحقيـق العدالـة، ويسـاعدهم فـي إشـباع حاجاتهـم الأساسـية مـن دون أن يسـاهم بالضـرورة فـي توفيرهـا كلهـا. بـدلًا مـن ذلـك يتعامـل الحـكام العـرب مـع الدولـة ليـس كفكـرة ولكـن كأداة لتحقيـق طموحاتهـم وبلـوغ مكاسـبهم، فالخلـط شـائع بيـن الدولـة والملكيـة الخاصـة.

الدولـة العربيـة فـي رأي غسـان سـلامة تـكاد تكـون ملـكًا للحاكـم أو لعائلتـه أو لحزبـه أو للمؤسسـة التـي ينتمـي إليهـا، وهـي فـي نظـر هـؤلاء الحـكام تتماهـى مـع نظـام حكمهـم. لا يتصـورون أن يكـون لهـا وجـود أو أن تقـوم لهـا قائمـة إذا مـا سـقطت عائلتهـم أو حزبهـم أو نظامهـم.

هـذا تشـخيص عـام لحالـة الدولـة فـي الوطـن العربـي ربمـا تشـابه فيـه حالـة الدولـة خـارج

الوطـن العربـي قبل أن تهب رياح موجـة الديمقراطيـة الثالثـة التـي اقتلعت نظمًـا تماثـل مـا عرفـه الوطـن العربـي فـي أقاليم قريبـة أو بعيـدة، فـي شـرق آسيا وفـي شـرق أوروبـا وفـي أميـركا اللاتينيـة وأفريقيـا جنـوب الصحـراء. ولكـن ضاعـف مـن هـذا الخلـل فـي الوطـن العربـي بيـن الدولـة كفكـرة والدولـة كأداة الإخفـاق فـي الانتقـال مـن الـولاءات دون القطريـة سـواء كانـت دينيـة أم طائفيـة أم قبليـة أم فـوق قطريـة قوميـة كانـت أم إسـلاموية إلـى الـولاء للدولـة ككيـان مسـتقل عـن كل الجماعـات التـي تشـير إليهـا كل هـذه الـولاءات. وثانـي هـذه العوامـل الخاصـة بالوطـن العربـي فـي رأي سـلامة هـو غيـاب عقـد مؤسـس لهـذه الـدول فـي الوطـن العربـي، وفـلا يملـك مواطنـو الدولـة العربيـة أي قـدرة علـى مسـاءلة حكامهـم، ناهيـك عـن تصحيـح مسـارها، فليـس هنـاك عقـد مفتـرض بينهـم وهـؤلاء الحـكام، لهـم أن يغيروهـم أو علـى الأقـل أن يسـائلوهم إن هـم أخلـوا ببعـض بنـود هـذا العقـد الـذي يلـزم الحاكـم بتوفيـر هـذه السـلع العامـة فـي مقابـل طاعـة المواطنيـن. وحتـى عندمـا تحدثـت بعـض الأدبيـات عـن وجـود مـا يشـبه هـذا العقـد، كانـت أهـم بنـوده أن المواطنيـن يلتزمـون بـألا ينازعـوا الحاكـم فـي كيفيـة إدارتـه لشـؤون الدولـة طالمـا أنـه يوفـر لهـم الطعـام والملبـس والمسـكن أو العمـل ومسـتوى الدخـل الـذي يؤمـن لهـم هـذه الحاجـات. وحتـى عندمـا أخفـق هـؤلاء الحـكام فـي الوفـاء بجانبهـم مـن العقـد اسـتمروا يتوقعـون ولاء المواطنيـن بدعـوى أنهـم هـم الوحيـدون القـادرون علـى توفيـر الأمـن لهـم، أو حمايتهـم مـن عـدو خارجـي حقيقـي أو متصـور، أو أن الـولاء والصبـر ضروريـان للوصـول إلـى رخـاء واسـع فـي المسـتقبل. بـل إنهـم عندمـا يُظهـر المواطنـون العـرب أو بعضهـم تململًا مـن هـذه السـلطة التـي تنتهـك كرامتهـم، وتخـل ببنـود هـذا العقـد المفتـرض، فـإن هـؤلاء ينسـبون أسـباب الاحتجـاج إلـى أثـر ثـورة الاتصـالات التـي جعلـت قسـمًا مـن هـؤلاء المواطنيـن وخصوصًـا الشـباب منهـم يقـع فريسـة أفـكار عـن الديمقراطيـة ورشـادة الحكـم هـي فـي نظرهـم غريبـة عـن مجتمعاتنـا منبتـة الصلـة بتقاليدنـا التـي توارثناهـا منـذ قـرون.
وينتهـي سـلامة بأنـه فـي ظلّ هـذه الظـروف يصعـب تحقيـق تحـول ديمقراطـي، فالثـورة علـى الحكـم فـي غيـاب ولاء للدولـة يسـبق غيـره مـن الـولاءات ينتهـي بتهديـد كيـان الدولـة ذاتهـا. صحيحٌ أن سـلامة يعتـرف بـأنّ تحليلـه لـه طابـع عمومـي، وأنـه قـد يكـون هنـاك تبايـن بيـن دولـة وأخـرى داخـل الوطـن العربـي، ولكنـه يوحـي بـأن الفـارق ليـس كيفيًّـا بـل مجـرد فـارق كمـي فـي مـدى انطبـاق هـذه السـمات علـى كل الـدول العربيـة.

يسـتدعي هـذا التحليـل مـن جانـب دكتـور سـلامة أربـع ملاحظـات أساسـية تتعلـق أولاهـا بمفهـوم الدولـة كفكـرة والـذي طرحـه الدكتـور سـلامة، ثانيتهـا ومـدى كـون فكـرة الدولـة

مفهومًا مستوردًا في الوطن العربي، وتقيم ثالثتها مدى أهمية الفوارق بين الدول داخل الوطن العربي، وتنتقد رابعتها توصيف الدكتور سلامة للطرح الماركسي للدولة على أنها أداة.

يوصّف الدكتور سلامة الدولة كفكرة على أنها كيان مستقل عن كل الولاءات الأولية في المجتمع، ويجب الولاء له قبل أي ولاءات أخرى، بل ويرتبط مع المواطنين بعقد مؤسّس هو بكل تأكيد الطرح الليبرالي لمفهوم الدولة، خصوصًا عندما يذكر سلامة العقد المؤسس كرابطة بين الدولة والمواطنين. ليست هذه هي الفكرة الوحيدة عن الدولة التي صدّرتها الدول الاستعمارية لمستعمراتها السابقة، فهناك تيار فكري آخر في الغرب الاستعماري يعطي الدولة أولوية تعلو المجتمع وينسب للدولة رسالة أخلاقية تسمو على ما يعتمل في المجتمع من صراعات بين الطبقات والطوائف والاتحادات المهنية والتي قد تشغلها عن رابطة أوسع تجمعها، فالدولة وفقًا لهذا التحليل الآخر هي التي تحقق الوحدة للمجتمع. وقد ألهم هذا التيار، الذي ترجع أصوله إلى كتابات، جورج فيلهلم فريدريك هيجل حركات سياسية كبرى في القارة الأوروبية كان لها صدى واسع داخل الوطن العربي مثل الحركة النازية في ألمانيا والحركة الفاشية في إيطاليا والتي كان لها أتباعها في دول أخرى بما في ذلك الوطن العربي. هذه الحركات اختزلت الولاء للدولة في الطاعة العمياء للقائد الملهم، واعتبرت أن كلّ من يخرج عن طاعة هذا الزعيم هو عميل لقوى كوزموبوليتانية تفتُّ في عضد الوطن. لا يوجد عقد مؤسّس في الدول التي تستلهم هذا التراث. وقد تبنت قيادات حزبية وسياسية في الوطن العربي هذا المفهوم للدولة، وهو أيضًا مستورد من الخارج، وأصداؤه يعرفها تاريخ سوريا والعراق ومصر بل وربما لم تختفِ تمامًا في الوقت الحاضر.

والملاحظة الثانية تتعلق بما إذا كانت مؤسسة الدولة هي بالفعل مؤسسة مستوردة في الوطن العربي، وما إذا كان تاريخه لم يعرف في بعض أقطاره على الأقل الكثير من سمات هذه الدولة، وما إذا كان هذا التاريخ للدولة في الوطن العربي قبل الاستعمار يسهم في فهم بعض تقاليدها وثقافتها الحاضرة.

تصرّ كتابات العلوم السياسية على أن الدولة هي نتاج الحضارة الأوروبية التي صدرتها إلى دول الجنوب عندما مدت سيطرتها الاستعمارية إليها، وعندما استقلت هذه الشعوب أو حصلت على نوع من الاستقلال الذاتي، فإنها لم تجد أمامها

سوى نموذج الدولة الأوروبي لتقلده. حكام هذه المستعمرات السابقة في الحقيقة استوردوا كيانات الدولة، بيروقراطيتها وأجهزتها القمعية خصوصًا وأحيانًا مؤسساتها التشريعية والقضائية، ولكنهم لم يستوعبوا فكرة الدولة كما يشرحها سلامة. ومع أن سلامة يعترف بتاريخ سياسي للبلدان العربية ظهرت فيه مؤسسات الحكم وواصلت ممارسته لفترات طويلة قبل العصر الاستعماري إلا أنه لا يستخلص مغزى هذا التاريخ لشرح التفاوت في قوة الدولة بين الأقطار العربية، والمقصود بقوة الدولة هنا وحسبما ذكر إريك نوردلينغر الذي استشهد به دكتور سلامة، هو من ناحية قدرتها على إنفاذ إرادتها على كل الذين يعيشون على إقليمها وقبول المواطنين لسلطاتها من ناحية أخرى.

ومع الإقرار بالفارق بين الدولة الحديثة في صورتها الأوروبية من تعدد السلطات والفصل الوظيفي بينها، واستنادها في نموذجها الليبرالي إلى بنية قانونية تعترف بحقوق للمواطنين، وتؤكد مسؤولية الدولة أمامهم، إلا أنه لا ينبغي التقليل مع ذلك من أهمية وجود تقاليد الدولة في بعض مجتمعات الشرق الأوسط خصوصًا إذا تمتع كيانها بقدر من الاستمرارية بين ما قبل المرحلة الاستعمارية وما بعدها. فلا يمكن فهم أسباب التفاوت في قوة الدولة أو هشاشتها في الشرق الأوسط عمومًا إلا بالعودة إلى التاريخ السابق على الاستعمار، والتمييز بين الدول «الجديدة» وتلك التي تمثل استمرارًا لكيانات سابقة. لا شك أن دولًا مثل المغرب وتونس ومصر وفي الشرق الأوسط إيران وتركيا هي أقل هشاشة بكل تأكيد من دول مثل لبنان والأردن وليبيا لأن هذه الدول تتمتع باستمرارية تاريخية في حدودها، وبهوية قوية بين سكانها وبتهديدات أقل لوحدة أراضيها، بل إن مؤسسات الدولة القديمة في بلد مثل مصر عرفت سمات قريبة مما يميز الدولة الحديثة، مثل وجود بيروقراطية متخصصة في الحكم، واستقلال هذه البيروقراطية عن الانقسامات الاجتماعية، كما أن مؤسسة الحكم ذاتها تمايزت عن غيرها من مؤسسات المجتمع، فلم يكن الفرعون كبير الكهنة، حتى إن كان يُنظر إليه باعتباره ابن الإله، بل لقد عرف التاريخ المصري القديم نزاعًا بين فرعون والكهنة، مثلما حدث بين إخناتون الذي دعا لعبادة جديدة غير عبادة آمون التي سادت في مصر القديمة. هذه الاستقلالية لجهاز الدولة في مواجهة المجتمع والمؤسسة الدينية تشرح أسباب القوة النسبية التي تتمتع بها مؤسسة الدولة في مصر. وإذا كان هناك تحالف بين مؤسسة الدولة والمؤسسة الدينية في مصر القديمة فقد عرفت أوروبا ما بعد وستفاليا أنظمة الحكم المطلق التي استندت بدورها إلى تحالف مشابه بين السلطة الملكية والكنيسة كما

كانت الحال في فرنسا قبل ثورتها بل وما زال هذا التحالف قائمًا في بريطانيا بين الأسرة المالكة وكنيسة وستمنستر حتى لو كانت الملكية البريطانية قد فقدت تقريبًا كل سلطاتها.

والملاحظة الثالثة هي عن التساؤلات الإضافية التي يثيرها الحديث عن سمات لسلطة الدولة في بعض البلدان العربية كتفسير لقوة الدولة نسبيًّا في مواجهة المجتمع، فماذا عن تلك الدول التي كانت أراضيها مركزًا لحضارات قديمة ولكيانات سياسية امتدت سلطتها خارج حدودها الحالية. وانتهت في الوقت الحاضر إلى دولة هشة اقتربت مما سمي بالدولة الفاشلة. كانت دمشق عاصمة الخلافة الأموية وكانت بغداد عاصمة للخلافة العباسية، قد ورثت كل منهما حضارات عريقة فينيقية في سوريا وآشورية في بلاد ما بين النهرين؟ وماذا عن تلك الدول الجديدة في الوطن العربي والتي لم تعرف سمات الدولة قبل الاستعمار مثل إمارات الخليج والأردن؟ الواقع أن عنصر الاستمرارية لم يتحقق في الطائفة الأولى من هذه الدول، فهي لم تتمتع بالوحدة الإدارية في ظل الإمبراطورية العثمانية التي حكمت كلًّا منهما. انقسمت سوريا بين ولايات دمشق وحلب وصيدا وطرابلس وجبل لبنان، وانقسم العراق بين ثلاث ولايات في الموصل وبغداد والبصرة، ومن ثم كان تركيز سلطة الدولة في عاصمة تخضع لها هذه الوحدات الإدارية السابقة في ظل الحكم العثماني أمرًا جديدًا على سكانها.

أما بالنسبة إلى الدول الجديدة سواء في الخليج أم الأردن، فيجب الاعتراف بأن الحماية التي أسبغتها الدول الاستعمارية السابقة والاستعمارية الجديدة على حدودها هو ما ضمن بقاءها كدول. التاريخ المعاصر للعلاقات العلاقية الكويتية والعلاقات السورية الأردنية هو خير شاهد على ذلك. أرسلت بريطانيا قواتها لحماية الأردن في العام 1958 وهددت الولايات المتحدة بالتدخل لحمايته من غزو سوري محتمل في العام 1970، وقادت الولايات المتحدة تحالفًا دوليًّا لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي في العام 1991. ولا أظن أن هذه الملاحظة تحتاج تحليلًا مفصلًا.

هذا التمييز بين الدول التي تتمتع باستمرارية في حدودها منذ ما قبل فترة الاستعمار أو ذات الهوية الغالبة والحدود المستقرة وتلك التي تعود نشأة الدولة فيها إلى أقلّ من قرن أمر مهم لفهم توزيع القوة على الصعيد الإقليمي في الشرق الأوسط. الدول ذات التقاليد القديمة هي الأكثر تأثيرًا في ذلك الإقليم لأن استقرارها الداخلي

يعطـي لحكامهـا عنصـر الأمـان الـذي يمكّنهـم مـن اسـتخدام مـوارد دولهـم ليـس فـي تثبيت حكمهم فـي الداخـل فحسـب ولكـن فـي القيـام بـدور نشـط علـى المسـرح الإقليمـي كذلـك. بـل إن قـوة الدولـة هـذه لا تعـود فقـط لتوافـر مـوارد ريعيـة تسـمح لهـا بالتوسـع بمدّ نفوذهـا أو حتـى قواتهـا المسـلحة إلـى الـدول المجـاورة، هـذا هـو الـذي يمنـح لدورهـا الإقليمـي اسـتمرارية لا ترتبـط فقط بتوافـر الدخـل الريعـي كمـا هـي الحـال مثـلًا بالنسـبة لدولـة كإيـران.

والملاحظـة الرابعـة تتعلـق بذكـر الدكتـور سـلامة بعـض الأسـباب التـي شـجعت علـى النظـر للدولـة كأداة، ومنهـا المقـولات الماركسـية عـن الدولـة باعتبارهـا هيئـة أركان الطبقـة المسـيطرة اقتصاديًّـا، فهـي فـي رأيـه وفقًـا لفهمـه لهـذا التعبيـر مجـرد أداة فـي يـد هـذه الطبقـة. والواقـع أن موقـف الماركسـية، سـواء فـي كتابـات كارل ماركـس أم فـي كتابـات المـدارس التـي انطلقـت مـن أفـكاره، هـو أكثـر تنوعًـا ممـا ذكـره سـلامة.

وإذا مـا اقتصرنـا علـى كتابـات كارل ماركـس، فـإن تفسـيرها بـل ونصـوص بعضهـا تطـرح تصـوّرًا للدولـة يجعلهـا تملـك اسـتقلالًا فـي مواجهـة المجتمـع. هنـاك أولًا حالـة الـدول التـي تعتمـد علـى الأنهـار فـي ري زراعتهـا، وهـو مـا سـمّاه ماركس نمط الإنتـاج الآسـيوي وشـرحه فـي مواضـع متعـددة، منهـا مقالاتـه عـن أثـر الاسـتعمار البريطانـي فـي الهنـد. ومجمـل هـذا التصـور أن المجتمعـات الآسـيوية التـي تعتمـد علـى الـري مـن النهـر تحتـاج سـلطة مركزيـة لضبـط النهـر، الوقايـة مـن فيضاناتـه وبنـاء الجسـور حمايـة للتربـة الزراعيـة، وشـقّ التـرع لمد ميـاه النهـر للأراضـي البعيـدة مـن شـواطئه. الحاجـة لهـذه السـلطة المركزيـة فـي هـذه البلـدان تسـتتبعها سـيطرة هـذه السـلطة المركزيـة علـى الأرض، ومـن ثـم تغيـب الملكيـة الخاصـة فـي هـذه المجتمعـات. وأشـار ماركـس إلـى أن الهنـد والصيـن وبلـدان مـا بيـن الرافديـن تنتمـي إلـى هـذا النمـط.
ومـع غيـاب الملكيـة الخاصـة لا توجـد فـي رأيـه طبقـة يمكنهـا أن تنافـس جهـاز الدولـة فـي السـيطرة علـى الحكـم، فجهـاز الدولـة هـو المالـك الوحيـد لـلأرض تحـت مسـميات مختلفـة، وبذلـك فهـو يجمـع بيـن الثـروة والسـلطة. احتـكار جهـاز الدولـة للسـلطة والثـروة معًـا يجعلـه بغيـر منافـس فـي هـذه المجتمعـات، وهـذا التحليـل هـو مـا جعـل كارل ويتفوجـل يصـف مثـل هـذا النـوع مـن الحكـم بالاسـتبداد الشـرقي. ورغـم رفـض بعـض المؤرخيـن والكتّـاب العـرب لوصـف مـا عرفتـه بلادهـم فـي ظـل هـذا النمـط بالاسـتبداد الشـرقي بدعـوى أن هـذه السـلطة المركزيـة تقـوم بعمـل نافـع للمجتمـع، إلا أنهـم تبنـوا هـذا التفسـير لأسـباب سـلطة الدولـة فـي مجتمعـات مثـل مصـر والعـراق، حتـى وإن

تعاملـوا مـع تحليـل ماركـس بقـدر مـن التحـرر كمـا نجـد فـي كتابـات كل مـن جمـال حمـدان وأحمـد صـادق سـعد فـي مـا يتعلـق بمصـر.

طبعًـا اتسـعت مـوارد الدولـة فـي مصـر منـذ عهـد الفراعنـة، كمـا عرفـت مصـر الملكيـة الخاصـة للأراضـي منـذ منتصـف القـرن التاسـع عشـر، ومـع ذلـك يظـل صحيحًـا أن احتـكار الدولـة لجانـب كبيـر مـن مـوارد المجتمـع يعطيهـا قـوة هائلـة فـي مواجهـة مواطنيهـا، خصوصًـا إذا كان المجتمـع يعتمـد أساسًـا علـى الثـروة التـي تملكهـا الدولـة. سـواء تمثـل هـذا الاحتـكار فـي القطـاع المصرفـي أم كبـرى الشـركات المملوكـة للدولـة فـي قطاعـات اسـتراتيجية أم تدخـل الدولـة الواسـع فـي توجيـه الاقتصـاد كمـا هـي الحـال فـي مصـر وتلـك الـدول التـي سـارت علـى نهـج مـا كان يسـمى بالنمـوذج الاشـتراكي للتنميـة والـذي مـا زالـت بعـض قسـماته قائمـة فـي مصـر وسـوريا والجزائـر. أوليـس احتـكار الدخـل الريعـي المتولـد عـن اسـتخراج وتكريـر النفـط أو الغـاز الطبيعـي هـو المصـدر الرئيسـي لقـوة الدولـة فـي مواجهـة مجتمعاتهـا فـي تلـك الـدول التـي يمثـل هـذا النشـاط الاسـتخراجي مصـدر ثـروة مجتمعاتهـا الرئيسـي، وهـو أيضًـا مـا يجعـل الطبقـة الرأسـمالية الصاعـدة فـي هـذه المجتمعـات معتمـدة أساسًـا علـى الدولـة ومضطـرة للتحالـف مـع جهازهـا أو المشـاركة مـع كبـار قـادة هـذا الجهـاز فـي توليـد ثرواتهـم الخاصـة؟

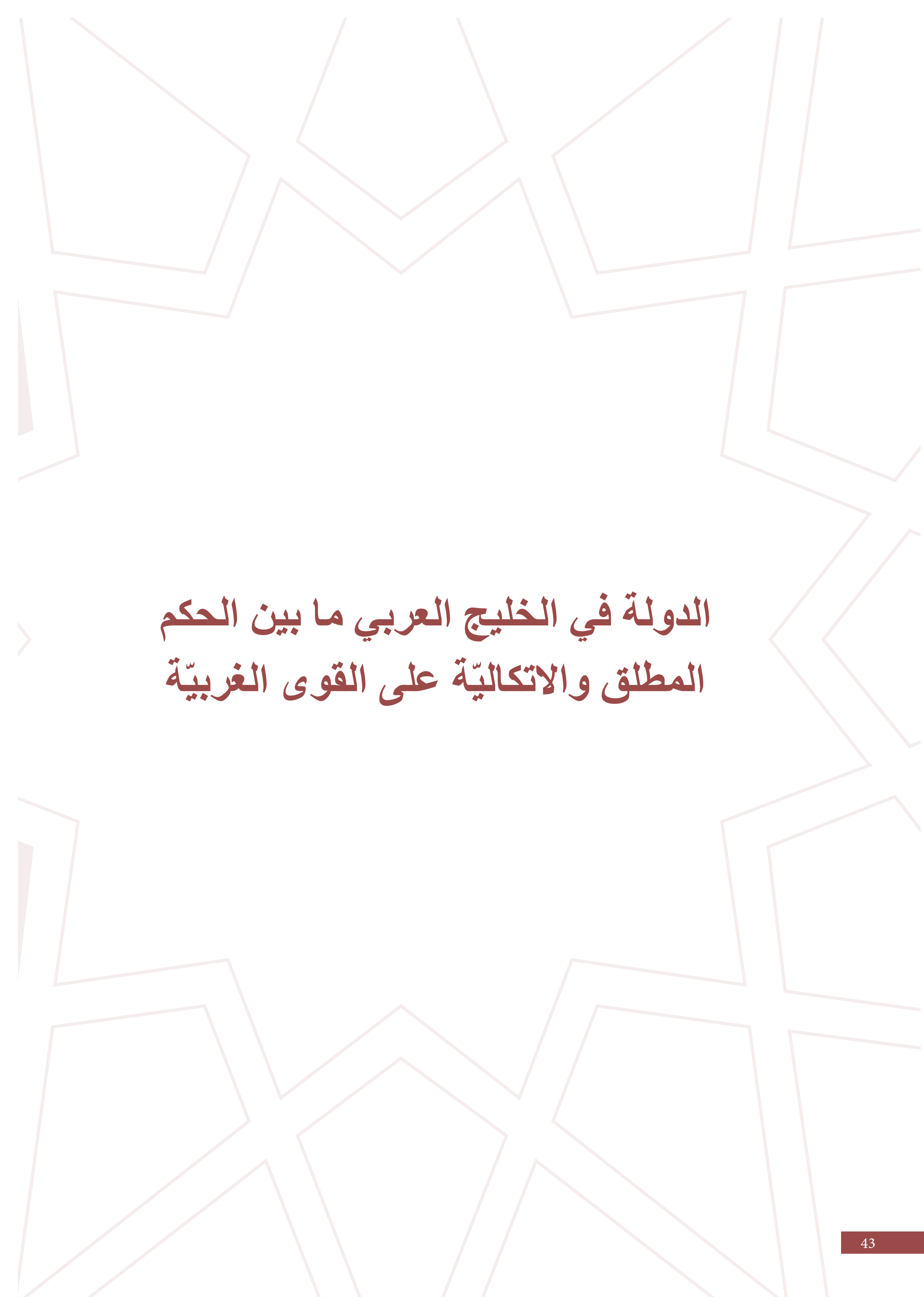
حالـة ثانيـة وصفهـا ماركـس يتمتـع فيهـا جهـاز الدولـة بالاسـتقلال عـن المجتمـع، بـل ينصّـب نفسـه فـوق المجتمـع، وذلـك عندمـا تكـون الطبقـات المالكـة لـرأس المـال متنافسـة فـي مـا بينهـا وذات مصالـح متعارضـة، علـى النحـو الـذي وصفـه فـي الثامـن عشـر مـن بروميـر بونابـارت وفـي الحـرب الأهليـة فـي فرنسـا. التنافـس بيـن أقسـام الرأسـمالية الماليـة والصناعيـة والتجاريـة وبينهـا - ومـلاك الأراضـي هـو الـذي أفسـح المجـال للويـس بونابـرت ليجعـل مـن حكمـه سـلطة فـوق كل هـذه الطبقـات بـل وفـوق كل المجتمـع، وهـو مـا أصبـح يسـمى فـي الكتابـات الماركسـية بالبونابارتيـة. أوليـس هـذا الموقـف قريبًـا ممـا عرفتـه بعـض الجمهوريـات العربيـة ذات القيـادات الكاريزميـة؟

وفـي الواقـع لـم يعـد هـذا الفهـم المبسـتر لتحليـل ماركـس لعلاقـة الدولـة بالبنـاء الطبقـي يجـد قبـولًا بيـن الماركسـيين الجـدد مثـل رالـف ميليبانـد أو نيكـوس بولانتـزاس، ولا حتـى بيـن مـن حاولـوا مـدّ التحليـل الماركسـي إلـى دول الجنـوب. فكلهـم يقولـون بالاسـتقلال النسـبي للدولـة فـي مواجهـة الطبقـات المالكـة، فحتـى مقولـة كـون الدولـة هيئـة أركان الطبقـة المالكـة لأدوات الإنتـاج لا تعنـي تبعيـة جهـاز الدولـة لهـذه الطبقـة، وإنمـا تعنـي

أن جهاز الدولة باعتباره هيئة الأركان هو القائد، لأنه هو الذي يرى كل السياق المحيط بهذه الطبقة كما ترى هيئة الأركان كل ميدان المعركة، وهو الذي يرى مصلحة الطبقة ككل وفي المدي البعيد بينما ينشغل الرأسماليون الأفراد أو حتى أقسام الرأسمالية المختلفة بمصالحهم الجزئية وعلى المدى القصير.

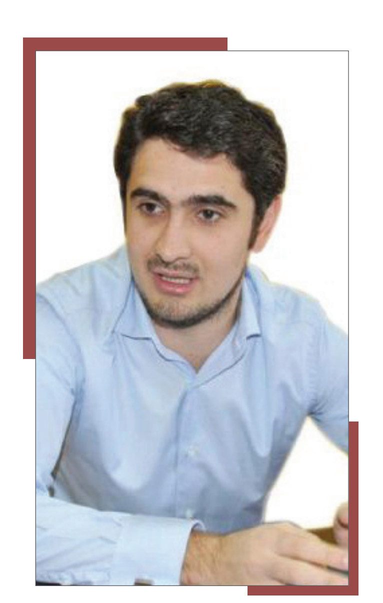
ويذهب الكتّاب الماركسيون الذين استلهموا كتابات ماركس في تحليل الطبيعة الطبقية للدولة في مجتمعات الجنوب إلى طرح مماثل لما جاء في عرض ماركس للأوضاع الطبقية في فرنسا في منتصف القرن التاسع عشر، والتي هيأت للويس بونابرت أن يتحول إلى إمبراطور فارضًا سيطرته على كل الطبقات. فالطبقة الرأسمالية في مجتمعات الجنوب، وفقًا لحمزة علوي، والذي كان يقصد بذلك مجتمعات جنوب آسيا في الستينيّات والسبعينيّات من القرن الماضي، عاجزة عن الاعتماد على قواها الذاتية في قيادة التكوين الاجتماعي ولا في التعامل مع رأس المال الأجنبي؛ فكبار ملّاك الأراضي من ناحية لا يملكون الوقوف أمام سخط الفلاحين الفقراء، والطبقة الرأسمالية الناشئة لا تستطيع تحدي كبار ملّاك الأراضي الذين خرجت من صفوفهم، وهي بحاجة إلى الدولة لحمايتها من المنافسة الأجنبية في سوقها المحلي وفي التوسط لدى الشركات الدولية التي لا تثق في قدراتها كشريك يعتمد عليه، وتفضل هذه الشركات التعامل مع المشروعات المملوكة للدولة، لأن حكومتها تقف وراءها ضامنة لها. بل وحتى في حالات دول الجنوب الأكثر تقدمًا، يبرز التحالف الثلاثي بين مؤسسات الدولة والرأسمالية المحلية الكبيرة والشركات الأجنبية باعتباره القائد لتجربة التنمية التي نقلت البرازيل مثلًا إلى مصاف الدول الصناعية الجديدة في سبعينيّات القرن الماضي كما ذهب إلى ذلك بيتر إيفانس.
ألا يجد هذا التحليل الذي يؤكد الاستقلال النسبي لجهاز الدولة في مواجهة الرأسمالية الصاعدة صدى في المجتمعات العربية مثل مصر والمغرب وربما تونس التي اتسع دور القطاع الخاص فيها بدرجة كبيرة، ولكنه ما زال يعتمد على الدولة كمصدر للتراكم الرأسمالي، وكحام له في سوقه المحلي وضامن في التعامل مع الشركات الدولية؟ وربما يضيف هذا التحليل بعدًا جديدًا لما ذهب إليه سلامة من الحديث عن رؤية الجماعات الحاكمة للدولة في الوطن العربي على أنها ملكية.

هذه هي بعض الملاحظات التي يوحي بها ذلك الحديث القيم من عالم السياسة المرموق والمسؤول الدولي البارز الدكتور غسان سلامة.



الدولة في الخليج العربي ما بين الحكم المطلق والاتكاليّة على القوى الغربيّة

– عمر هشام الشهابي –



كاتب من البحرين. حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة أكسفورد. يعمل حاليًا مديرًا لمركز الخليج لسياسات التنمية وأستاذًا مشاركًا في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا في الكويت. عمل سابقًا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وشركة ماكينزي الاستشارية.

في ظلّ الاهتمام المتزايد بإعادة النظر في مفهوم الدولة في العالم العربي، سأركز في هذا التعقيب على دول مجلس التعاون العربية، والحديث عن محورين يمثلان في نظري جوهر طبيعة الدولة فيها (الشهابي 2018). وما لم يتم التطرق الى هذين المحورين، فلن يكون ممكنًا فهم الدولة أو الحديث عن كيفية إصلاحها في الخليج. أول هذين المحورين هو السلطة المطلقة كنظام حكم، والثاني هو الاتكالية على قوى غربية كصمام الأمن لأقطار المجلس في النظام الدولي العالمي.

بدايةً، ليس من المثير للجدل القول إنّ في الإمكان تشخيص طبيعة الحكم الحالي في دول مجلس التعاون كنوع من أنواع الحكم المطلق المحدث modernized ab-solutism. ويتلخص جوهر الحكم المطلق في تركز السلطات والقوى السياسية في يد حاكم من عائلة معينة تحتكر حق حكم الدولة في ما بين أفراد العائلة وسلالتهم (Takriti 2013). وقد قدمت ممالك الحكم المطلق (absolutist monarchies) في أوروبا بين القرنين السادس والثامن عشر النموذج التاريخي الأشهر للحكم المطلق. وامتازت هذه الممالك بتركيز واحتكار السلطة السياسية فيها بشكل كبير في شخص الملك، الذي يجمع في قبضته غالبية السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، بحيث أصبح هو صاحب السيادة (sovereign) الأوحد ضمن حدود الدولة.

وكما ذكر غسان سلامة في كلمته، فإن مفهوم الدولة النموذجي الحديث ولد أساسًا في أوروبا بدءًا من القرن السادس عشر، إذ إن «الدولة صنعت الحرب، والحرب صنعت الدولة. إذ كان هناك اعتماد متبادل بين بناء الدولة وصناعة الحرب في خلال الفترة التاريخية المحدودة التي أصبحت فيها الدولة-الأمة التنظيم المهيمن في الدول الغربية» حسب تعبير شارلي تيللي الشهير (العوفي 2016). وفي خضم تقنين هذه العملية، اضطرت الدولة إلى إعطاء «مواطنيها» حقوقًا معينة في مقابل جباية الضرائب منهم وإجبارهم على الانخراط في الجيش. وبذلك تطورت علاقة عضوية بين الدولة ومواطنيها انتقلت عبرها بشكل متفاوت ومتقطع على مرّ القرون القادمة من الحكم المطلق الى النظام الديمقراطي، بل إن مفهوم المواطن ومبدأ المواطنة في أوروبا تبلورًا وطُبِّقا من خلال هذه الجدلية.

في دول الخليج، وكما هي الحال في غالبية دول العالم الأخرى، برزت الدولة الحديثة بشكل مغاير تمامًا لنمط الدول في أوروبا، فلم تنمُ الدولة أساسًا عن طريق بيروقراطية بنيت للحرب وجني الضرائب لتمويل هذه الحروب. بل إنها نمت أساسًا تحت ظل الاستعمار، وتحديدًا الاستعمار البريطاني. وقد تفاوتت حدة النفوذ البريطاني بين دول الخليج، فكانت على أشدها في البحرين وأضعفها نسبيًّا في الكويت. ويتمثل الاستثناء الأبرز على مستوى الخليج والعالم العربي عمومًا في المملكة العربية السعودية، التي كانت في خضم تكوين الدولة السعودية الثالثة في أول عقدين من القرن العشرين، والتي لم يطلها الاستعمار بشكل مباشر.

وعلى الأقل في بداياتها، اتخذت الدولة السعودية منحى قد يكون أقرب إلى نظرية شارلز تيلي حول تكوين الدولة في أوروبا، إذ بنيت أساسًا على الحرب وعلى التوسع الجغرافي (على الرغم من أن البيروقراطية المنظمة لم تكن قد نمت بعد) (Alowfi 2015). إلا أن ذلك لم يعنِ انعدام نفوذ البريطانيين، وإن كان هذا النفوذ المباشر أقل من ذلك في المناطق الأخرى.[1]

وكان للاستعمار البريطاني دور حاسم في رسم حدود الدول التي تشكلت، بالإضافة الى طبيعة نظام الحكم فيها. ولفهم ولادة الحكم المطلق المحدث كنظام حكم في

1 فقد وقّع البريطانيون اتفاقية دارين مع الملك عبد العزيز في العام 1915، التي اعترف بموجبها الإنجليز بمملكة نجد بل ووفروا الحماية الاسمية لها. كما قاموا بتقديم الدعم المادي والسلاح للملك عبد العزيز خلال حملاته العسكرية قبل أن يصبح ملكًا، وشاركوا في معركة السبلة الحاسمة ضد الإخوان بقيادة فيصل الدويش عبر طائراتهم الحربية، وكانت هذه الطائرات هي كلمة الفصل التي أنهت فعليًّا تمرد الإخوان على مؤسس الدولة السعودية الثالثة. بالإضافة إلى ذلك، ساهم الإنجليز في رسم حدود المملكة السعودية الأولى (وكانت حينها مملكة نجد) مع العراق والكويت. هذا بالإضافة إلى أن التجارة في المناطق التي أصبحت في ما بعد جزءًا من الدولة السعودية، خصوصًا في الحجاز والمنطقة الشرقية، كانت جزءًا من شبكة التجارة البريطانية الممتدة على مدى المحيط الهندي من الهند إلى شرق إفريقيا والسويس.

دول الخليج، علينا أن نحول أنظارنا الى البحرين. فبحلول العقد الثالث من القرن العشرين، كان البريطانيون قد بسطوا سيطرتهم الكاملة على الحكم المحلي في البحرين. وعلى مدى الفترة من 1904 إلى 1923 عمل البريطانيون على تمديد نفوذهم، إلى أن قاموا بعزل الحاكم وتنصيب ابنه كحاكم جديد اسميًّا، فيما كان الضباط الإنجليز هم الممسكين بزمام الدولة من خلفه. وقد شكل البريطانيون الإطار العام لهذا النوع من الحكم بناءً على ما كانوا يمارسونه في إمارات الهند المحلية (Native Princely States)، بحيث يتم حصر السلطة والقوة السياسية المحلية في هيئة الحاكم، ويسانده في الخلفية ثلة من المستشارين والخبراء البريطانيين. ومنذ ولادته في البحرين، أصبح الحكم المطلق هو القاعدة الذي طبقتها بقية دول الخليج كأساس نظام الحكم (AlShehabi 2019).

وقد بنت كل عائلة حاكمة في الخليج سلطتها عبر التحكم في مفاصل القوة الآتية: الحصول على الدعم والاعتراف من القوى الغربية، والتحكم في إيرادات الدولة من النفط وأوجه إنفاقها، والتحكم في مفاصل الأجهزة البيروقراطية ومؤسسات الدولة (خصوصًا القسرية منها)، وأخيرًا التحكم في الموارد الاقتصادية الحيوية غير النفطية، خصوصًا الأراضي. ومنابع هذه القوى ليست عوامل تاريخية فقط، بل إنها تمتد الى يومنا هذا لتشكل أساس القوة والسلطة السياسية. وطبيعة هذا الحكم المطلق السلالي، والقوة المتمركزة في يد العوائل الحاكمة بشكل متوارث، تعتبر شبه حصرية في عصرنا الحالي على دول الخليج وبعض الدول الأخرى التي لا تتعدى أصابع اليد.[2]

ومن المهم التوضيح أن نظام الحكم المطلق الذي نتج لا يعتبر فريدًا على مستوى العالم في القرن العشرين فقط، بل أيضًا مقارنة بأنظمة الحكم التي كانت سائدة في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية في الفترة التي سبقته. فعلى الرغم من وجود حاكم من عائلة معينة في هذه الفترات السابقة، إلا أن السلطات لم تجتمع في يده بشكل شبه مطلق، بحيث يحتكر هو والمقربون من عائلته السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والقسرية في البلاد، بل وحتى الموارد الاقتصادية في الدولة. فتاريخيًّا، شهدت المنطقة توزيعًا في مكامن القوى السياسية والاقتصادية. ويعتبر تمركز السلطة في يد الحاكم من أهم التغيرات التي طرأت على نمط الحكم، بعدما كانت السلطة مبعثرة ومتقلبة ما بين أطراف ومناطق عدة.

2 الأردن، والمغرب، و بروناي، وسوازيلاند، و(ربما) الفاتيكان. وجاءت أيضًا بوتان ضمن هذه المجموعة سابقًا، إلا أنها تحولت إلى ملكية دستورية في العام 2008. والحال ذاتها مع النيبال، حيث ألغيت الملكية عام 2008.

وهذا الحديث يجرّنا إلى المحور الثاني الجوهري في تشكيل الدولة في الخليج الذي بودنا التركيز عليه، وهو العلاقة غير المتكافئة الأقرب إلى الاعتمادية بين دول مجلس التعاون والدول الغربية لضمان أمنها الخارجي. والتركيز على هذا المحور ضروري لأنه يفرض علينا أن نتعاطى مع مفهوم الدولة في سياق علاقاتها مع الدول الأخرى. فحكم العوائل المالكة قد يبدو مطلقًا داخل أراضيها، إلا أنه في المقابل مرتهن في المقام الأخير بمعطيات تحدد خارج سيادة الدولة.

وتاريخيًّا، كانت الإمبراطورية البريطانية هي القوة الكبرى المهيمنة في المنطقة منذ القرن التاسع عشر امتدادًا الى منتصف القرن العشرين. ومن الملاحظ أن البريطانيين في هذه الفترة ثبتوا حكم العوائل المختلفة في الخليج وشبه الجزيرة العربية التي حصلت على حماية الامبراطورية. فكل العوائل التي حصلت على الحماية بقيت في منصبها حتى يومنا هذا، ما عدا إمارة المحمرة تحت حكم الشيخ خزعل، التي استولت عليها حكومة الشاه الجديدة في إيران، وأصبحت جزءًا من منطقة الأحواز اليوم. هذا بالإضافة إلى حكم شريف مكة في الحجاز، الذي كان مدعومًا من قبل البريطانيين قبل سقوطه وضمه إلى الحكم السعودي المساند أيضًا من قبل بريطانيا. أما الحكام الذين لم يحصلوا على دعم الإنجليز، كإمارة الرشيد في حائل، فقد سقطوا وانتهى حكمهم. وبهذا، تمكن حكام إمارات ذات مساحات ومجاميع سكانية صغيرة، التي عادة ما يتم ابتلاعها من قبل قوى ودول أكبر، من التكاثر والتواصل على امتداد الساحل الغربي للخليج، بعد حصولها على الحماية البريطانية التي ثبتت حكم عائلات معينة في كل منها. ولم يتردد البريطانيون في عزل حاكم واستبداله بغيره من العائلة نفسها عندما تطلب الأمر ذلك من وجهة نظرهم، بل تكررت هذه الظاهرة في كل دول الخليج في ما عدا الكويت والسعودية. وعلى الرغم من تواصل الحضور البريطاني بعد فترة الاستقلال، إلا أنّ الولايات المتحدة أصبحت الآن عرابة الهيمنة الغربية في المنطقة منذ انسحاب البريطانيين من شرق السويس عام 1967. وقد مثل غزو العراق للكويت عام 1990 نقطة مفصلية رسخت هذه الهيمنة، إذ دخلت القوات الأميركية بشكل مكثف حتى في الدول التي لم تكن موجودة فيها سابقًا كالكويت وقطر، حيث موجود مقر القيادة المركزية للولايات المتحدة في قاعدة العديد منذ العام 2002. وفي بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، انتشر حوالى 30 ألف عسكري غربي في قواعد بحرية وبرية وجوية في دول مجلس التعاون. هذا بالإضافة إلى وجود حاملتي طائرات أميركية في بحار الخليج، قوام كل منها حوالى عشرة آلاف جندي. وبذلك

أصبحت مياه الخليج أكثر المياه عسكرة في العالم (الشهابي 2014)، وأصبح الوجود العسكري الغربي في الخليج يضاهي وجود الجيش الأميركي في ألمانيا (حوالى 50 ألف) ويتعدى وجوده في اليابان (حوالى 35 ألف). وهكذا، دخلت دول الخليج في صلب المساحات والخطوط والحسابات العسكرية للدول الغربية، خصوصًا الأميركية منها، عبر تشييد واستضافة هذه القواعد الجوية والبحرية والبرية التي ثبتت الهيمنة الغربية والاتكالية الأمنية عليها في المنطقة.[3]

في الختام، قد لا يكون هذان المحوران جديدين على الساحة، إلا أن إعادة تركيز الحديث حولهما تبقى أمرًا ضروريًّا، فمن دون التطرق إليهما لا يمكن فهم أساس الدولة في الخليج العربي، وتباعًا سيكون من الصعب التطرق الى التحديات البنيوية التي تواجه دول مجلس التعاون حاليًّا. ويبقى من المهم النظر الى الجدلية التي تجمع بين هذين المحورين معًا. فالسلطة المطلقة محليًّا مدعومة ومرتهنة في آن واحد الى الدعم الغربي الخارجي. وهذه الجدلية تنعكس في نقصان المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار داخليًّا، وتذبذب السيادة على المستوى الدولي مجتمعًا.

وإذا كان الهدف هو إصلاح الدولة، فما من حل سوى التطرق الى إصلاح هذين المحورين كأساس أي مشروع إصلاحي، وأي محاولة للقفز فوقهما ستكون تغاضيًا لجوهر التحديَين السياسي والأمني اللذين يواجهان دول الخليج.

ومن هذا المنطلق، فبالإضافة الى المطالبة بالانتقال إلى الديمقراطية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، ليس من التهور أو الجموح الايديولوجي، بل قد يكون من الضروري حتى من الناحية العملية، أن يطمع ويبحث مواطنو المنطقة في كيفية الدفع نحو التكامل والوحدة بين دول مجلس التعاون. فعوضًا عن تشابه البنية الاقتصادية والسياسية والأمنية بين دول المجلس، والترابط الأسري والجغرافي والثقافي الذي يجمعها، تتجلى أهمية هذه الهدف في كونه الحل الأمثل للتحدي السياسي المتمثل في تجذُّر الحكم المطلق والتحدي الأمني المتمثل في الاعتمادية المفرطة على الدول الغربية. بل من الممكن المجادلة بأنه ما لم يكن هناك توافق وتكامل في مطالبات الإصلاح بين مواطني الدول مجتمعة، فمن الصعب على أي حركة مطلبية في إحدى الدول أن تنجح من دون البقية. بل وإنّ التكامل قد يساهم

3 وقد سمينا هذه الاتكالية في أدبيات مركز الخليج لسياسات التنمية بالخلل الأمني، وفي المقابل سمينا طبيعة الحكم المطلق بالخلل السياسي. للمزيد راجع: الشهابي، عمر. 4102. ملف الأمن العسكري في الخليج، (محرر)، الخليج بين الثابت والمتحول. الكويت وبيروت: مركز الخليج لسياسات التنمية ومنتدى المعارف. <fV9V5o/lg.oog//:sptth>.

في حل الخلافات والصدامات في ما بين أنظمة الحكم في الخليج نفسها، الذي يدفع بعضها للبحث عن الحماية من جاراتها لدى قوى إقليمية وعالمية أخرى، كما بينت جليًّا أزمة الخليج الأخيرة.

لذلك فإن توجيه المطالبات على مستوى دول الخليج مجتمعة قد يكون أكثر براغماتيةً وواقعيًّا من التركيز على كل دولة منفردة. والتكامل ليس مستحيل المنال على الصعيدَين المادي والتنسيقي، كما يبين عدد من المؤسسات والمشاريع المشتركة التي فعلها مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بل إن العائق الرئيسي يبقى غياب الإرادة السياسية لدى متخذي القرار. وبذلك، فبالإضافة الى الديمقراطية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، تبقى المطالبة بالتكامل وصولًا إلى الوحدة بين دول مجلس التعاون ليست أحلامًا ايديولوجية مستحيلة المنال، بل قد تكون الطريق الأكثر واقعية وبراغماتية لتفعيل الديمقراطية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار كأساس الحكم في دول لديها سيادة فاعلة على قراراتها داخليًّا وخارجيًّا.

* المراجع

* الشهابي، عمر. 2018. تصدير الثروة واغتراب الانسان: تاريخ الخلل الإنتاجي في دول الخليج العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

* الشهابي، عمر. 2014. ملف الأمن العسكري في الخليج، (محرر)، الخليج بين الثابت والمتحول. الكويت وبيروت: مركز الخليج لسياسات التنمية ومنتدى المعارف. <https://goo.gl/o5V9Vf>. تمت مراجعته في شباط 2019.

* العوفي، أحمد. 2016. «تشارلز تيلي: صناعة الحرب وبناء الدولة بوصفها جريمة منظمة»، مدونة نظر، <https://goo.gl/yQkt3u>. تمّت مراجعته في شباط 2019.

* Alowfi, Ahmed. 2015. From Warriors to Administrators: Capital and Coercion in the Early Process of State Formation in Arabia (1900-1938). Masters thesis, American University.

* AlShehabi, Omar. 2019. Contested Modernity: Sectarianism, Nationalism, and Colonialism in Bahrain. London: Oneworld Publications.

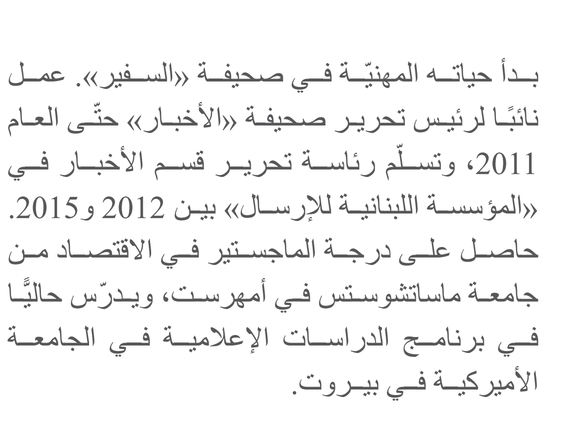
* Takriti, Abdel Razzaq. 2013. Monsoon Revolution: Republicans, Sultans, and Empires in Oman, 1965-1976 . UK: Oxford University Press.



الدولة بعد الثورة: وداعًا للعطش والريبة

– خالد صاغيّة –





بـدأ حياتـه المهنيّـة فـي صحيفـة «السـفير». عمـل نائبًـا لرئيـس تحريـر صحيفـة «الأخبـار» حتّـى العـام 2011، وتسـلّم رئاسـة تحريـر قسـم الأخبـار فـي «المؤسسـة اللبنانيـة للإرسـال» بيـن 2012 و2015. حاصـل علـى درجـة الماجسـتير فـي الاقتصـاد مـن جامعـة ماساتشوسـتس فـي أمهرسـت، ويـدرّس حاليًّـا فـي برنامـج الدراسـات الإعلاميـة فـي الجامعـة الأميركيـة فـي بيـروت.

بقليـل مـن الاختـزال، يمكـن القـول إنّ الثـورات العربيـة بـدأت بعسـكرٍ يعتـدي علـى بائـع متجـوّل فـي سـيدي بـو زيـد، وانتهـت بعسـكر يعفّـش البيـوت التـي دمّرتهـا الطائـرات الروسـيّة فـي حلـب. فـي هذيـن المشـهدين، مشـهد مصـادرة الخضـار مـن عربـة محمـد البوعزيـزي ومشـهد الانهمـاك فـي سـرقة البـرّادات والغسّـالات فـوق الأنقـاض والجثـث، يتكثّـف المـآل البائـس للدولـة المركزيّـة القويّـة كمـا عرفناهـا فـي العالـم العربـي. تلـك الدولـة ذات السـيادة التـي تحقّـق التنميـة وتحـدّث المجتمـع وتصهـر المواطنيـن فـي بوتقـة واحـدة هـي الوحـدة الوطنيـة.

التعفيش آخر مراحل التنمية

لعقـودٍ طويلـة قبـل إهانـة البوعزيـزي ومصـادرة بضاعتـه، وقبـل تحـوّل بيـوت المواطنيـن إلـى أهـداف للتدميـر والسـرقة، انتهجـت الدولـة العربيـة سياسـات التعفيـش بمعنـاه الأوسـع. التعفيـش الـذي يبحـث عمّـا تبقّـى مـن مـوارد عامّـة ومـن أمـوال مُدَّخَـرة لينهبهـا بقـرار مركـزيّ. يتّخـذ هـذا القـرار شـكل سياسـات منحـازة لمصلحـة فئـة مـن المحظيّيـن، سـواء كان هـؤلاء مـن العائلـة الحاكمـة أم مـن أوليغارشـية ناشـئة محيطـة بهـا. ولعـلّ هـذا مـا جعـل أسـماء كأحمـد عـز، إمبراطـور الحديـد المصـري، أو رامـي

مخلوف، ابن خال بشار الأسد، أو ليلى الطرابلسي، زوجة زين العابدين بن علي، تتصدّر لائحة المغضوب عليهم من قِبل المتظاهرين.
لسنا هنا أمام مجرّد سياسات نيوليبرالية تعيد توزيع الدخل من الأكثر فقرًا إلى الأكثر ثراءً، ولسنا أمام آليات السوق المنفلت من عقاله والتي ترمي بكثيرين إلى الهامش. نحن أمام مسيرة طويلة للدولة التنموية التي جرّبت الاشتراكية والانفتاح وعددًا لا يحصى من الأشكال الهجينة بين الدولة والسوق قبل أن تنتهي إلى هذا النمط الفظّ من السياسات التي يطلقها الحاكم بنفسه ولنفسه.

لحظة السيادة القصوى

تتفاوت مصائر بلدان الثورات العربية من ثورة البحرين التي أُخمدت مبكرًا بالتدخّل العسكريّ السعوديّ المباشر إلى الحرب اليمنيّة المستمرّة، مرورًا بالتخبّط الليبي والتجربة التونسية الناشئة. لكن، رغم هذا التفاوت، يبدو تاريخ آب 2013 مفصليًّا في مآل الثورات العربية ككُلّ. ففي 14 آب 2013، ارتكبت القوّات المصرية مجزرة رابعة ممهِّدةً الطريق لتولّي المشير عبد الفتاح السيسي سدّة الحكم. وفي الحادي والعشرين من الشهر نفسه، ارتكبت قوّات النظام السوري المجزرة الكيميائية في الغوطة الشرقية لدمشق. شكّل هذان الحدثان المروِّعان إعلانًا ببداية الثورة المضادة تمهيدًا لإسدال الستارة على هذه المرحلة الثورية من التاريخ العربي، لا من سوريا ومصر فحسب. لكنّ المفارقة هي أنّ هذه اللحظة المضادة التي أعلنت السيادة الدولتية المطلقة على الشعب الذي باتت إبادته متاحة، تزامنت مع التنازل عن السيادة الدولتية على الأرض.

ففي لحظة السيادة القصوى هذه، تنازل السيسي عن جزيرتين مصريّتين أو «باعهما» للمملكة العربية السعودية، وسمح للطائرات الإسرائيلية بإجراء عمليات داخل الأراضي المصريّة[1]. وفي لحظة السيادة القصوى هذه، بادلت الدولة السورية «الصفحَ الأميركي» بتسليم أسلحتها الكيميائية التي أريد لها يومًا أن تشكّل عنصرًا من عناصر التوازن الاستراتيجي في وجه إسرائيل، قبل أن تصبح السماء السوريّة ملعبًا لإسرائيل نفسها التي باتت طائراتها تقصف داخل سوريا أهدافًا... إيرانية.

1 راجع مقابلة الرئيس عبد الفتاح السيسي مع برنامج «ستّون دقيقة» على قناة سي. بي.أس. الأميركية
https://www.cbsnews.com/video/egypt-president-el-sisi-denies-ordering-massacre-in-interview-his-government-later-tried-to-block-60-minutes-2019-01-06/

ومثلما تبنّت الدولة التنموية الخطاب الاقتصادي الإمبريالي وطبّقته لحساب العائلة الحاكمة من دون الارتباط بالضرورة بالدول الكبرى أو الشركات متعدّدة الجنسيات، تبنّت الدولة السياديّة الخطاب السياسي الإمبريالي، أي مكافحة الإرهاب، وأعادت توضيبه ليشمل أيّ معارض، من «القاعدة» إلى أطفال درعا مرورًا بالإخوان المسلمين.

العودة إلى البدايات

يبدو شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» الذي رُفع منذ العام 2011 في الشوارع العربية شعارًا تعبويًّا لا يلتقط المعنى العميق للثورات العربية التي لم تستهدف الحكّام أو الأنظمة فحسب، بل بحثت عن جذور الدولة الاستبدادية، عن لحظة تأسيسها.

ففي نهاية العام 2013، أنهى المدوّن المصري وائل عباس كلمته في خلال لقاء مع طلاب جامعة ميشيغان قائلًا: «لا يزال أمامنا الكثير من العمل. لدينا في الوقت الحاضر انقلاب عسكري في مصر يلبس لبوس الثورة. أعتقد أننا عدنا مرّة أخرى إلى العام 1953»[2]. اللافت في كلام عبّاس، صاحب النظرة السياسية الثاقبة، هو عدم إحالة النكوص عن الثورة إلى العودة إلى عهد حسني مبارك بل إلى العام 1953، أي تاريخ إعلان الجمهورية المصرية غداة تحرّك الضبّاط الأحرار ضدّ الملكيّة.

بدورها، أصرّت هيئة الحقيقة والكرامة التي أنشئت بعد الثورة التونسية للإشراف على مسار العدالة الانتقالية، على جعل مهمّتها تتجاوز عهد زين العابدين بن علي لتمتدّ إلى كشف الحقائق بشأن كلّ الانتهاكات التي ارتكبت منذ العام 1955، تاريخ حصول تونس على الحكم الذاتي من الاستعمار الفرنسي. ولعلّ الخطوة الأكثر رمزيّة في مسارها هي فتح ملفّ أوّل اغتيال سياسي في عهد الجمهورية التونسية والذي طال صالح بن يوسف، غريم الحبيب بورقيبة وأحد قادة الحركة الوطنية الاستقلالية التونسية.

وفي السياق نفسه، تجاوز المتظاهرون في سوريا مبكرًا هتاف «يلا إرحل يا بشّار» مطلقين العنان لغضبهم تجاه الأب المؤسّس للدولة الأسديّة، فصار هتاف

2 https://www.youtube.com/watch?v=aAwaWhg-eX8

«يلعن روحك يا حافظ» هو المعبّر عمّا أسماه ياسين الحاج صالح «نقمة مختمرة» (الحاج صالح 2012).

أزمة شرعيّة تأسيسيّة

ما أدركه الناشطون والمتظاهرون بحدسهم أو بخبرتهم السياسية، توصّل إليه أيضًا المؤرّخون والعاملون على توثيق الثورات العربية وأرشفتها. فرغم الكمّ الهائل من الأحداث والنضالات واتّساع رقعتها الجغرافية وتعدّد وسائط تسجيلها، لم تكن الأسئلة المتعلّقة بـ«ماذا نؤرشف؟» هي الأكثر صعوبةً بالنسبة إليهم، بل تعدّاها في ذلك السؤال الذي لم يكن متوقّعًا أوّلًا وهو: من أين نبدأ؟ أي: متى بدأت الثورة؟ هذا السؤال هو الذي قاد المؤرّخ المصري خالد فهمي إلى استعارة عنوان كتاب رايموند ويليامز «الثورة الطويلة» الذي تناول فيه الثورة الثقافية التي رافقت صعود الديموقراطية للإشارة إلى التاريخ الطويل للثورة المصرية. لكنّ فهمي ذهب أبعد من مواطنه وائل عباس ليعيد جذور الثورة لا إلى زمن تأسيس الجمهورية المستقلة، بل إلى الانتفاضات الأولى التي رافقت نشوء الدولة المصريّة الحديثة على يد محمّد علي: «جعلتني [تلك] الأسئلة أدرك أنّ المصريّين لم يثوروا ضدّ مبارك وحاشيته وحسب، بل ضدّ دولةٍ - وأستخدم هنا كلمات كارل ماركس- تقطر دمًا وقذارةً من كلّ مسامّها، من رأسها حتّى أخمص قدميها... إنّها دولة خذلت مواطنيها مرارًا، دولة متأصّلة باستبدادها، وتعاني من أزمة شرعيّة تأسيسيّة» (Fahmy 2015).

العطش إلى الدولة/ الريبة من المجتمع

لقد كشفت الثورات العربية كم نجح الدكتاتور طويلًا في طمس تعقيدات المجتمع وتنوّعاته وحتّى وجوه أفراده. وقد فعل ذلك متسلّحًا بفكرة الدولة «الفحلة» التي شاركته فيها أطيافٌ متعدّدة من المتعطّشين إلى الدولة. حتّى المرتابون، لم يكونوا في الواقع أقلّ حماسةً. فترافقت ريبة الماركسيّين من الدولة البورجوازية مع عطش إلى الدولة البروليتارية، وريبة القوميّين العرب من الدولة القُطْرية مع عطش إلى دولة الوحدة، وريبة العلمانيّين من الدولة الدينية أو الطائفية مع عطش إلى الدولة المدنيّة. هكذا تمكّن الدكتاتور في أكثر من مكان في العالم العربي من الحصول على الدعم الصادق، قبل الثورات وبعدها، من قبل تحديثيّين متحمّسين وعلمانيّين متطرّفين وقوميّين وطائفيّين في الوقت نفسه، جمعهم على اختلافهم عطشٌ لا يُروى إلى الدولة وريبةٌ لا تُشفى من المجتمع.

إن كان للثورات من معنى، فهو في تجاوز هذا العطش وتلك الريبة. ففي زمنٍ سابق، كان يُلام الابتعاد من نموذج مرتجى أو متخيَّل عن الدولة. أمّا الآن، فإنّ هذا النموذج نفسه بات محطّ تساؤل. فالدولة لا تحتاج أن تبلغ كمالها، بل أن تسائل صورة ذلك الكمال نفسها. لم يحلّ التعفيش بدل التنمية، بل شكّل ذروة الخطاب التنموي المركزي، تمامًا كما شكّلت البراميل المتفجّرة ذروة الخطاب التحديثي، وشكّلت الصفقة الكيميائية ذروة السيادة القصوى.

البدايات اللبنانيّة

لقد قادتنا الثورات العربية إلى البدايات. إلى زمن الخطيئة الأصلية التي ارتكبت هناك، في اللحظة التأسيسية لدولنا. خطيئة العطش، وخطيئة الريبة، وخطيئة النظريّة التي تقفز فوق الواقع، وخطيئة تحنيط الواقع وتأبيده.

قد تكون البدايات اللبنانية استثناءً في هذا المجال. كانت العبارة الأحبّ إلى قلب ميشال شيحا، أبي الدستور اللبناني، هي أنّ «لبنان بلاد لا يناسبها ركوب الرأس». بشاعريّته دعا إلى تغليب الواقع على النظريّة: «آن الأوان لتنحني النظرية الصلبة والجافة أمام خلجات الروح ونبض الجسد» (شيحا 2003). وحذّر من استخدام التشريع للّيّ عنق الواقع: «يسع أقصى التقدّم، في مجال التشريع، أن يوافق أجسم الغلط في مجال الحكم والإدارة» (شيحا 2003، 109)، داعيًا إلى المرونة في السياسة ذلك أنّ «أيّ نظرية صادرة من السوربون أو من كيمبردج أو من ييل أو من موسكو لا يُسوَّغ لها أن تتقدّم على التجربة السياسية الفريدة » (شيحا 2003، 115).

لقد أمعن كثيرون في تشريح استنتاجات شيحا المحافِظة في الاقتصاد والسياسة. لكنّ ما يعنيني هنا ليست خلاصات شيحا، بل تلك اللحظة التأسيسية للوطن اللبناني التي لم تغوِها النماذج الجاهزة، لا القومية الخالصة ولا الديموقراطية الخالصة (بيضون 1995). تلك اللحظة التي تدعو للنظر إلى الدولة بعين التوازن الدقيق. التوازن بين تركيبة لبنانية تشبه «أدقّ التراكيب المتحرّكة في الساعات» (شيحا 2003، 112) وقانون يحكم السياسة اللبنانية يجعل «ما تخسره المؤسسات السياسية في لبنان تربحه «الطائفية» (شيحا 2003، 122). توازن ينطلق من الواقع وتعقيداته السوسيولوجيّة، ومن المجتمعات الحيّة وحاجاتها، ويخرج من هذا النقاش العقيم بين «الدولة المدنية» و«الدولة الطائفية».

توقّفت الساعة اللبنانية. ورحل ميشال شيحا عن هذا العالم في العام 1954، قبل أن يشهد الخروج الأوّل من المجلس النيابي إلى المحراب العام 1958، وقبل أن يليه خروجٌ تلو الخروج. وفي الخروج الأخير، بلغت النشوة بأن أُعلِن لبنان «دولة عظمى»[3]. دولة ما لبثت أن تمدّدت خارج أراضيها نصرةً لشقيقتها «الدولة الأسدية». كأنّنا قطعنا مسافاتٍ طويلة لبلوغ لحظة البدايات، لحظة تأسيس دول «تقطر دمًا وقذارة».

* المراجع

* الحاج صالح، ياسين. في عالم انفعالات الثورة السورية. 8/7/2012.

* شيحا، ميشال. 2003. في السياسة الداخلية. بيروت: دار النهار للطباعة والنشر والتوزيع. ص 139.

* بيضون، عباس. «ميشال شيحا: أكمل نظرية للنظام اللبناني». ملحق النهار 7 كانون الثاني 1995.

* Fahmy, Khaled. The long Revolution. Aeon, 3/11/2015.

3 جاء هذا الإعلان على لسان الأمين العام لحزب الله في 22 أيلول 2006 خلال «مهرجان الانتصار» الذي أقامه الحزب غداة حرب تموز.



شارع جون كينيدي، رأس بيروت
بناية علم ألدين، الطابق الثاني
بيروت، لبنان

The Arab Council for the Social Sciences
John Kennedy Street, Ras Beirut
Alamuddin Building, 2nd Floor
Beirut – Lebanon

Tel : 961-1-370214
Fax: 961-1-370215
E-mail: admin@theacss.org

 ACSS_org

 The Arab Council for the Social Sciences

www.theacss.org

